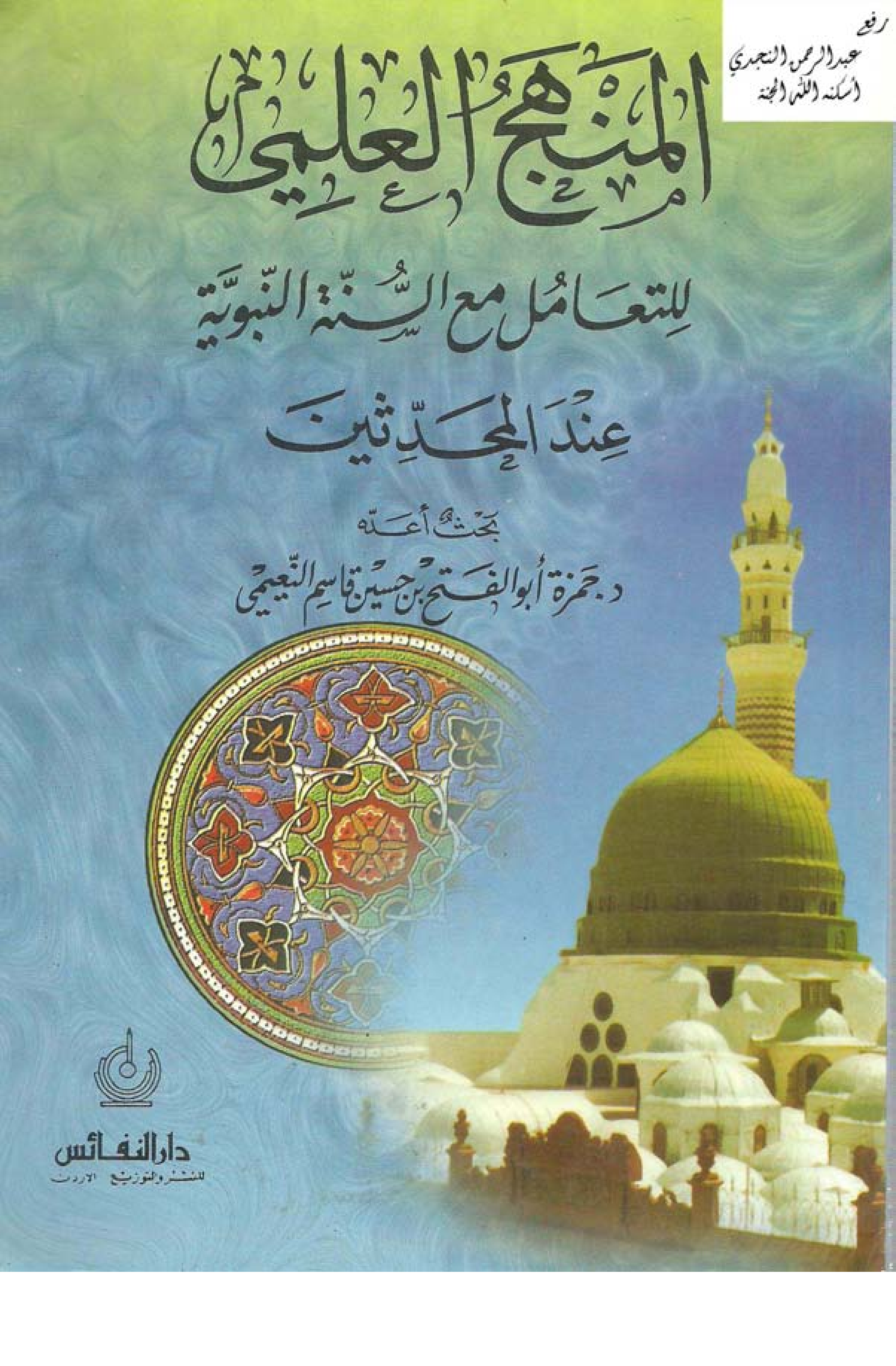
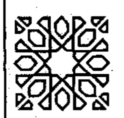
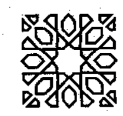
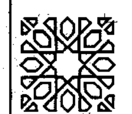
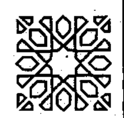
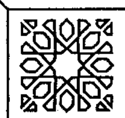


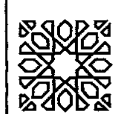
رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الجنة
المنهج العلمي
للتعامل مع السُّنَّة النبويَّة
عند المحدِّثين
بحث أعدّه
د. حمزة أبو الفتح بن حسين قاسم النّعيمي
دار النفائس
للنشر والتوزيع الأردن

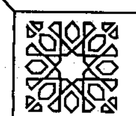
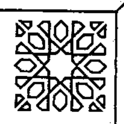



المنهج العلمي
للتعامل مع السنّة النبويّة
عند المحدّثين






بسم الله الرحمن الرحيم



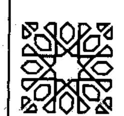
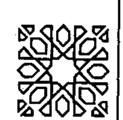




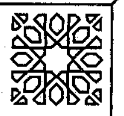
المنهج العلمي
للتعامل مع السنة النبوية
عند المحدثين

بحث أعده
د. حمزة أبو الفتح بن حسين قاسم النعيمي



دار النفائس
للنشر والتوزيع الاردن

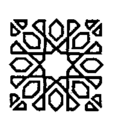
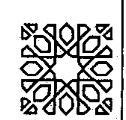



الطبعة الأولى
١٤١٩هـ - ١٩٩٩م



دار النفائس للنشر والتوزيع
العبدلي - مقابل عمارة جوهرة القدس
ص.ب : ٢١١٥١١ عمان ١١١٢١ الأردن
هاتف: ٥٦٩٣٩٤٠ - فاكس : ٥٦٩٣٩٤١
بريد الكتروني: ALNAFAES@hotmail.com

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن هذا البحث الموسوم بـ: المنهج العلمي عند المحدثين، ومنهجهم في التعامل مع السنة النبوية، قد جاء تلبية لرغبة طيبة من إدارة كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية بالجامعة الإسلامية العالمية، وعلى هذا فإني أتقدم بالشكر الجزيل لله سبحانه وتعالى، ثم للقائمين على هذه الكلية، وأخص بالشكر منهم الأستاذ الدكتور نزار بن سعيد العاني نائب العميد للشؤون الأكاديمية، على ما أولوه من ثقة في إسناد الكتابة اليّ في هذا الموضوع.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع فإني قمت ببيان المرتكزات الأساسية التي قام عليها منهج المحدثين، هذه المرتكزات التي تعتمد في أساسها على المنهج القرآني في التحري وقبول الروايات بمختلف أنواعها، ثم بعد ذلك أوضحت طبيعة الارتباط بين منهج المحدثين والمنهج القرآني، وطريقة تطبيق المنهج ابتداءً من قدوة هذه الأمة نبينا محمد ﷺ، ثم صحابته الكرام رضوان الله عليهم ثم التابعين لهم بإحسان.

وقد بينت أولا طبيعة المنهج، وخصائصه، ثم عرجت على الوسائل التي استخدمت لتطبيقه في الفترات المذكورة.

وقد قسمت الموضوع إلى مرحلتين في تاريخ علم الحديث:

الأولى: مرحلة التقعيد وبيان الأصول.

الثانية: مرحلة التطبيق.

حيث أن المرحلة الأولى استغرقت ما يقارب القرنين من الزمان، ثم تلتها المرحلة الثانية والتي اتسمت ببروز الموضوعات المطروقة كعلوم قائمة بذاتها وطبيعة الاستفادة منها، والآثار المترتبة عليها.

أسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت في بيان المراد من هذا البحث، إنه هو القادر والمجيب، والله ولي التوفيق.

وكتبه

د. حمزة أبو الفتح بن حسين النعيمي

المبحث الأول

أصول المنهج العلمي للرواية

في القرآن الكريم وارتباط منهج المحدثين به

المطلب الأول: أصوله في القرآن الكريم

لقد قررت نصوص القرآن الكريم أصولا علمية كانت المنارة التي أضاءت للصحابة وللمحدثين من بعدهم الطريق لصيانة الرواية وأداء الحديث على الوجه الصحيح كما سمع من قائله ﷺ، وهذه الأصول على جانب كبير من الأهمية لخطورة موقعها، والدلالة الظاهرة الواضحة بنصوصها، ومع هذا فقد غفل كثير من الباحثين عنها وعن أهميتها ودورها في تأصيل قواعد الرواية والنقل الصحيحين.

وتتلخص هذه الأصول العلمية للرواية فيما يلي:

أولا: تحريم الكذب: الذي يعني فرض الأمانة العلمية، وتحريم الخيانة العلمية.

ولخطورة الكذب في الرواية، جاءت النصوص ظاهرة في الزجر عنه وتغليظ حرمته، حتى أنه جعل من صفات غير المسلمين، كما جاء في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا**

يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِأَيَاتِ اللَّهِ﴾[النحل: ١٠٥].

وقال تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ**﴾[الأعراف: ٣٣].

ثانيا: رفض خبر الفاسق: كما في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا**﴾[الحجرات: ٦].

فقد أوجب الله تعالى التثبت وعدم قبول خبر الفاسق، حتى تتبين صحته من طريق أخرى، فتكون العمدة على تلك الطريق.

ثالثا: اشتراط العدالة لقبول خبر الراوي: وهو أصل مقرر في قواعد الشريعة الإسلامية بلا خلاف، وهذا يشهد له قوله تعالى: ﴿**وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ**﴾[الطلاق: ٢].

وقوله تعالى: ﴿**مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ**﴾[البقرة: ٢٨٢].

وقد فسرها الطبري بقوله: «يعني من العدول المرتضى دينهم وصلاحهم»[1].

وإلى هذا التفسير مال الإمام البخاري رحمه الله حيث قال: باب الشهداء العدول، وقول الله تعالى: ﴿**وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ**﴾و﴿**مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ**﴾[2].

ويستشف هذا المعنى من استعمال سيدنا عمر رضي الله عنه في قوله

---

١ - انظر: تفسير الطبري ١٢٤/٣.

٢- انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري - كتاب الشهادات ٢٥١/٥.

لعبدالرحمن بن عوف: «فأنت عندنا العدل الرضا، فماذا سمعت؟»(١).

وقال مجاهد فيما رواه عنه البيهقي: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾: عدلان حران مسلمان»[٢].

رابعا: التثبت من كل قضية: كما في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾[الإسراء: ٣٦]. فقد أوجبت هذه الآية التأكد من صحة العلم النقلي، وبما أن الحديث هنا عن العلم النقلي، الذي يطلق عليه علم الرواية، فمعنى ذلك أنه لا يقبل شيء من الراوي فيما ينقله إلا بعد أن يتثبت من صحته، ومطابقته للأصل الذي صدر عن صاحبه.

كما أنها أوجبت على كل من سمع حديثا أن يتوثق ولا يروي حتى يتثبت، ويأخذ بالاحتياط.

هذه أبرز معالم المنهج القرآني في التثبت من الروايات والتحري فيها.

١- انظر: الكفاية في علم الرواية ١٤٥ - ١٤٦، السنن الكبرى للبيهقي ١٠/١٢٤.

٢- أنظر: السنن الكبرى للبيهقي ١٠/١٦٣.

المطلب الثاني

ارتباط منهج المحدثين بالمنهج القرآني

لقد استلهم المحدثون أسس المنهج الذي قامت عليه دراساتهم وبحوثهم من خلال قواعد القرآن الكريم، التي أوضحت وأرست المنهج الرشيد القائم على المحاكمة والاختبار. فقد حقق القرآن الكريم هذه المنهجية في أوسع مجالاتها وأوضح صورها، وكان من أولى المهمات التي أشار إليها القرآن الكريم هي:

١- **تحرير العقل الإنساني من إساره**، وتحريره من هيمنة الجمود والتبعية والتقليد، بعد أن كان رهين الأساطير والخرافات والأوهام. حيث إن الأساطير تقوم في غالبها على الخيال الكاذب والخرافة الباطلة، ولذلك حاربها القرآن الكريم، وحارب معها الكذب والوهم، ومصداق ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿**إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى . أَمْ لِلإِنسَانِ مَا تَمَنَّى**﴾[النجم: ٢٣-٢٤].

٢- **محاربة الوهم والنسيان**، والمطالبة بالبرهان والدليل والبينة والشاهد، والشروع في إقامة منهج للتثبت والصدق، لأنه الأساس الذي تقوم العقيدة الصحيحة والشريعة الصالحة، قال تعالى: ﴿**وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً**﴾[الإسراء: ٣٦].

٣- التحذير من قبول الأخبار قبل التحقق من حقيقة المخبر، وذلك لما يترتب على قبول الأخبار من النتائج، قال تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾**[الحجرات:٦].

وقد وضعت هذه الآية أساساً من أهم الأسس التي يجب أن يتبعها المسلم عندما يتلقى الخبر، وهو البحث عن عدالة راويه، ولذلك كان منطلق علم الجرح والتعديل من هذه الآية ومن هذه القاعدة العظيمة.

ونظراً لما للسنة النبوية من أهمية بالغة في حياة المسلم، فقد تجلت هذه المنهجية في السنة في أجلى صورها، حيث إن الحاجة كانت ماسة لتنقية السنة أثناء روايتها وجمعها ونقدها وتصنيفها.

وقد استغرق هذا الجهد المنهجي مدة ليست بالقصيرة، لا سيما وأن معظم السنن قد نقلت إلينا عن طريق الآحاد، ولم تنقل بطريق التواتر كما نقل القرآن الكريم. وتعرض بعضها لأوهام الرواة وخطئهم ونسيانهم. ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى تمحيص الحديث وتنقيته مما علق به.

وكان دافع اهتمام المحدثين بذلك أن هذا فريضة من فرائض الدين، وأن أحكام الشريعة لا تؤخذ من قبل رواة ضعفاء، أو تؤسس على أخبار واهية أو مكذوبة.

ومع أن الأصل في المسلم البراءة، والقاعدة الشرعية توجب عدم تعلق الذمة بشيء إلا بالدليل القاطع، إلا أن هذا لا يعني أن الإنسان المسلم يكون بريئاً عند المحدّث إذا روى حديثاً إلا إذا ثبتت عدالته، وتحققت براءته، وهذا لا يتم إلا بالبحث والتمحيص والتدقيق عن أحوال هذا الراوي.

ونستطيع بناء على ذلك أن نقول إن منهج المحدّثين هو منهج قرآني مستمد من القرآن الكريم والسنة النبوية، وأنه منهج تاريخي نقدي لا يسلم بالنص دون محاكمة ونقد.

كما أنه لا يكفي أن يصدر النص من عالم أو شخص له احترامه حتى يقبل، بل لابد أن تثبت نسبة النص إلى قائله، وأن ينظر فيه نظرة ثاقبة فاحصة لمعرفة اتفاقه مع الأسس الثابتة والمبادئ العامة.

وفي حين غاب هذا المنهج عن التوراة والإنجيل، وغاب عن سائر التواريخ قبل الإسلام، نجد أن الإسلام قد امتاز بتقديم هذا المنهج الفريد القائم على البحث والاستقصاء والتفكير السليم.

وللأسف الشديد فإن هذه المنهجية وهذه العلاقة الوطيدة بين القرآن الكريم وعلوم الحديث، قد غابت عن أذهان الكثير من الباحثين، حتى ظن البعض بأن منهجية المحدثين نوع من الرجم بالغيب على أسوأ حال، ولو افترض حال أفضل من ذلك فإنها تعتبر من العبقرية الفذة، وعلى هذا فهي ناشئة نتيجة الحاجة وحدها، وهذا ليس من الحق في شيء، لا سيما إذا ما استعرضنا هذه الأسس والقواعد التي تم بيانها في مختلف العصور كما سوف يأتي.

المبحث الثاني

طبيعة المنهج ووسائل تطبيقه في مرحلة التأصيل والتقعيد

المطلب الأول

طبيعة المنهج في زمن النبي ﷺ ووسائل تطبيقه

إنه مما لا شك فيه أن أسس المنهج العلمي القائم على التحري والتدقيق بدأ أول ما بدأ في زمن النبي ﷺ. فقد أمر النبي ﷺ أصحابه وأرشدهم إلى ضرورة التحري في الأخبار، وذلك لما كان عليه حال المجتمع في عصره ﷺ حيث كان فيه الكفار والمنافقون الذين حاولوا الدس والكذب على رسول الله ﷺ وأصحابه وزوجاته.

وكان من تلك الأكاذيب: واقعة الإفك التي نزل فيها القرآن الكريم تبرئة لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها مما قال فيها أهل الإفك، وعلى رأسهم عبدالله بن أبي بن سلول رأس المنافقين [1].

ثم ما كان من أمره ﷺ في التحذير من الكذب عليه، وبيان ما يترتب على

١- انظر القصة في صحيح البخاري - كتاب التفسير - تفسير سورة النور- باب: لو لا إذ سمعتموه ٤٥٢/٨، وصحيح مسلم - كتاب التوبة ٢١٢٩/٤ ح ٥٦.

ذلك من الوعيد الشديد. فقد روى الشيخان وغيرهما من طرق كثيرة بلغت حد التواتر، أن رسول ا لله ﷺ قال: «من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[1].

ولكن مما يجب التنبيه إليه أن غاية البحث في ذلك الوقت هو التدقيق، الذي هو نوع من التوثيق للطمأنينة القلبية، وكان ذلك على نطاق ضيق جدا، والسبب في ذلك: أن الصحابة لم يشعروا عادة بأنهم في حاجة إلى الرجوع إلى النبي ﷺ لمزيد من التوكيد والتوثيق، لأنه لم يكن فيما بينهم من يكذب.

فقد روى الخطيب البغدادي بسنده عن أنس بن مالك رضي ا لله عنه أنه قال: «ليس كل ما نحدثكم عن رسول ا لله ﷺ سمعناه منه، ولكن حدثنا أصحابنا، ونحن قوم لا يكذب بعضهم بعضا»[2].

وروي عن البراء بن عازب أنه قال: «ليس كلنا سمع حديث رسول ا لله ﷺ كانت لنا ضيعة وأشغال، وكان الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ فيحدث الشاهد الغائب»[3].

ومن أجل هذا فقد كان للصحابة عدة وسائل استخدموها في سبيل التحقق من الحديث، وهي:

أولا: الحرص على حضور مجلسه ﷺ مع الإنصات التام، وهذا كان له أكبر الأثر في حفظ الحديث النبوي، وصيانته من التلف أو الضياع. وكما هو معلوم فإن التلقي المباشر من أقوى وسائل الإخبار حيث أن شبهة الزيادة أو النقصان في

١- انظر صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري - كتاب العلم ١/٢٠٠، صحيح مسلم - المقدمة ١/١٠ ح٣.

٢- انظر الكفاية في علم الرواية ٥٤٨.

٣- المصدر السابق - الموضع نفسه.

الخبر، أو وهم الراوي ونسيانه تنتفي عند ذلك، وتصبح الثقة أقوى، والرواية أوثق، بخلاف السماع عن طريق الواسطة مما يكلف السامع عبء البحث والتدقيق في صحة نسبة الخبر.

ثانيا: السؤال عما لم يفهموا، أو المراجعة في الأمور المشكلة للمعرفة والفهم، حيث أن ذلك ينبني عليه تقوية ملكة الاستنباط، ومن ثم التحليل والاجتهاد. وذلك بعد زوال ما يمكن أن يعترضه من العوائق التي تعوق فهمه للحديث.

ثالثا: كتابة الحديث عنه ﷺ، وذلك لحمايته من النسيان والضياع، والرجوع إليه عند الحاجة.

رابعا: الحفظ والمذاكرة والتطبيق، حيث أنه بالمذاكرة تتكشف جوانب كثيرة من دقائق الحديث النبوي مما يساعد على التحليل واستنباط الأحكام منه [١].

ومن هذا يمكن لنا القول بأن أبرز قواعد المنهج في هذه الفترة كانت من أقوى المناهج حيث أنها تقوم على منهج الملاحظة المباشرة، الذي يعتمد اعتماداً كليا على رؤية حسية مباشرة للمصدر والأصل للخبر، وبذلك يحصل اليقين بصدق ما سمع ونقل.

كما أنه منهج يقوم على التجربة، وهذا ما نلاحظه من خلال الحفظ والمذاكرة والتطبيق، وكذا الاستفسار عما يشكل فهمه ومعرفته.

كما أنه منهج يقوم على الوصف والتحليل، وذلك من خلال الاهتمام بمصدر الحديث الذي هو النبي ﷺ [٢].

١- انظر: الصحابة وجهودهم في خدمة الحديث النبوي ص ٤٩ وما بعدها.

٢- انظر: منهج النقد التاريخي الإسلامي ص ٩٠.

المطلب الثاني

طبيعة المنهج زمن الصحابة وأبرز سماته

الفرع الأول: تأثر الصحابة بالمنهج النبوي

كان من البدهي أن يتأثر الصحابة بما سمعوه وشاهدوه من النبي ﷺ وبخاصة بعد أن تواتر لديهم تحذيره ﷺ الشديد من الكذب عليه، كما أنه وجد أمر مشدد من النبي ﷺ في تبليغ حديثه لمن بعدهم، وذلك حتى يبقى محفوظا، وحتى لا تضيع السنة النبوية بين الغفلة والنسيان.

كما أنهم فهموا أنه لابد من الحيطة الشديدة في قبول ما يضاف إليه ﷺ من الآخرين، وكذا التأكد من صحته قبل أن يحدثوا به عن النبي ﷺ.

ولذلك تجلت لنا صورة من التثبت القائم على أسس متينة، كانت النواة الأولى لما يسمى بالمنهج العلمي في قبول ورواية الأخبار.

الفرع الثاني

سمات المنهج في عهد الصحابة

وتتلخص سمات هذا المنهج في هذه الفترة فيما يلي:

أولا: التثبت والتحري:

ويتضح هذا من خلال مطالعة مناهج الصحابة عموما ومناهج الخلفاء الراشدين على وجه الخصوص.

فنراهم مرة يطلبون الشاهد على الرواية كما عرف ذلك عن أبي بكر رضي الله عنه في قصة ميراث الجدة، حيث أنه طلب من المغيرة بن شعبة الذي أخبره بقضاء رسول الله ﷺ في ذلك، شاهدا آخر يشهد على ما يقول[1]. ولذا قال عنه الإمام الذهبي: «وهو أول من احتاط في قبول الأخبار»[2].

وقال أيضا: «وإليه المنتهى في التحري في القول والقبول»[3].

ومن هنا نجد أن أبا بكر كان صاحب قاعدة من أعظم قواعد النقد والتوثيق،

١- انظر: سنن الترمذي - كتاب الفرائض - باب ما جاء في ميراث الجدة ٢٨٣/٣. والموطأ للإمام مالك - كتاب الفرائض ٥١٣/٢ ح٤.

٢- انظر: تذكرة الحفاظ ٢/١.

٣- انظر المصدر السابق ٥/١.

ألا وهي قاعدة المقارنة بين الروايات.

وكذلك روي عن عمر أنه كان يطلب شاهداً على الرواية، كما في قصة أبي موسى الأشعري في الاستئذان ثلاثا [1].

ولذلك قال عنه الذهبي: «وهو الذي سن للمحدّثين التثبت في النقل، وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب» [2].

ونراهم في حالة أخرى **يستحلفون الراوي**، كما هو الحال من على بن أبي طالب رضي الله عنه، فقد قال عنه الذهبي: «كان إماماً عالما متحريا في الأخذ، بحيث إنه يستحلف من يحدثه بالحديث.

فقد روي أن أسماء بن الحكم الفزاري سمع عليا يقول: كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثا نفعني الله بما شاء أن ينفعني به، وكان إذا حدثني عنه غيره استحلفته، فإذا حلف صدقته» [3].

وفي حالة ثالثة نراهم يقومون **بمعارضة الروايات للراوي الواحد**، وذلك من أجل التثبت من ضبط الراوي، ومن ذلك ما فعلته عائشة رضي الله عنها التي إليها يرجع أصل هذا المنهج.

فقد روى الإمام مسلم بإسناده عن عروة بن الزبير أنه قال: «قالت لي عائشة، يا ابن أختي! بلغني أن عبدا لله بن عمرو مار إلى الحج، فالقه فسائله، فإنه قد حمل عن النبي ﷺ علما كثيراً.

١- انظر: صحيح مسلم - كتاب الآداب ١٦٩٤/٢ ح ٣٣.

٢- انظر: تذكرة الحفاظ ٦/١.

٣- انظر: المصدر السابق ١٠/١. وقد ذكره الخطيب البغدادي بمعناه. انظر: الكفاية في علم الرواية ٦٨.

قال: فلقيته، فسألته عن أشياء يذكرها عن رسول ا لله ﷺ.

قال عروة: فكان فيما ذكر: أن النبي ﷺ قال: «إن ا لله لا ينزع العلم من الناس انتزاعاً، ولكن يقبض العلماء فيرفع العلم معهم، ويبقى في الناس رؤساء جهالا يفتونهم بغير علم، فيضلون ويضلون».

قال عروة: فلما حدثت عائشة بذلك، أعظمت ذلك وأنكرته.

قالت: أحدثك أنه سمع النبي ﷺ يقول هذا؟

قال عروة: حتى إذا كان قابل، قالت له: إن ابن عمرو قد قدم، فالقه ثم فاتحه حتى تسأله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم.

قال: فلقيته فسألته، فذكره لي نحو ما حدثني به في مرته الأولى.

قال عروة: فلما أخبرتها بذلك، قالت: ما أحسبه إلا قد صدق، أراه لم يزد فيه شيئا و لم ينقص»[1].

ثانيا: الاحتياط في التحديث:

وقد تمثل ذلك في أمرين:

١- التقليل من الرواية.

٢- مراعاة المستوى الفكري لطلاب الحديث.

١- انظر: صحيح مسلم - كتاب العلم - باب رفع العلم وقبضه ٢٠٥٩/٤ ح١٤. وانظر: جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر١٣٣/٢.

١- التقليل في الرواية:

علم الصحابة رضوان ا لله عليهم عظم المسئولية الملقاة على عاتقهم، وأنهم هم الذين يقوم عليهم عبء نقل حديث رسول ا لله ﷺ إلى الأجيال اللاحقة لهم، مما جعلهم يتبعون أشد حالات الاحتياط عند روايته خطأ أو وهما، لذلك وجدنا عدداً منهم ليس بالقليل يقلل الرواية عن رسول ا لله ﷺ.

ويعتبر رائد هذا الفريق هو الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي ا لله عنه، الذي كان من أشد الصحابة إنكاراً على الإكثار من الرواية. وفي ذلك يقول الإمام ابن قتيبة: «كان عمر أيضا شديداً على من أكثر الرواية، أو أتى بخبر في الحكم لا شاهد عليه، وكان يأمرهم بأن يقلوا الرواية، يريد بذلك ألا يتسع الناس فيها، ويدخلها الشوب، ويقع التدليس والكذب من المنافق والفاجر والأعرابي، وكان كثير من جلة الصحابة وأهل الخاصة برسول ا لله ﷺ كأبي بكر والزبير وأبي عبيدة والعباس بن عبدالمطلب يقلون الرواية عنه، بل كان بعضهم لا يكاد يروي شيئا كسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة»[(١)].

والحق أن أكثر الصحابة الذين أثر عنهم الإقلال من الرواية، كانوا يحتجون لذلك بالحديث المتواتر عن النبي صلى ا لله عليهم وسلم «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار». وقد علل البعض منهم سبب إقلاله من رواية الحديث كالزبير بن العوام وأنس ابن مالك، وعمران بن حصين وعبدا لله بن عباس، وعمر.

١- انظر: تأويل مختلف الحديث ٣٠.

الأسباب التي حملتهم على الإقلال من الرواية:

ويمكن إجمال الأسباب التي حملتهم على ذلك فيما يلي:

١- تعظيم حديث رسول ا لله ﷺ وهيبته، ومن ذلك ما رواه ابن ماجة، أن عبدا لله بن مسعود قال: قال رسول ا لله ﷺ.

قال عمرو بن ميمون راوي الحديث: فنكس، قال: فنظرت إليه -أي إلى ابن مسعود- فهو قائم محللة أزرار قميصه، قد اغرورقت عيناه، وانتفخت أوداجه، قال: أو دون ذلك، أو فوق ذلك، أو قريبا من ذلك، أو شبيها بذلك[1].

٢- الخوف من الخطأ حذراً من أن يجر إلى الوعيد الذي توعد به النبي ﷺ من يكذب عليه، فقد روى البخاري بإسناده عن عبدا لله بن الزبير رضي ا لله عنه قال: قلت للزبير: إني لا أسمعك تحدث عن رسول ا لله ﷺ كما يحدث فلان وفلان.

قال: أما إني لم أفارقه، ولكني سمعته يقول: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[2].

وروى البخاري كذلك عن أنس بن مالك رضي ا لله عنه أنه قال: «إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثا كثيراً أن النبي ﷺ قال: «من تعمد عليّ كذبا فليتبوأ مقعده من النار»[3].

١- انظر: سنن ابن ماجة - المقدمة ١/١٠.

٢ - انظر: صحيح البخاري -كتاب العلم- باب إثم من كذب على النبي ﷺ ١/٢٠٠.

٣- انظر: المصدر السابق - الموضع السابق ١/٢٠١.

فاستدلال هؤلاء الصحابة بهذا الحديث ليس من باب خوفهم من الكذب المتعمد، القائم على التزوير والبهتان، وإنما قصدوا الكذب غير المتعمد، الذي هو خطأ الراوي برواية ما يخالف الواقع، وهذا الحذر هو الذي حملهم على الاستشهاد بالحديث.

وقد عقب الحافظ ابن حجر على رواية الزبير رضي ا لله عنه بقوله:

«والثقة إذا حدّث بالخطأ، فحمل عنه وهو لا يشعر أنه خطأ، يعمل به على الدوام للوثوق بنقله، فيكون سببا للعمل بما لم يقله الشرع، فمن خشي من الإكثار الوقوع في الخطأ لا يؤمن عليه الإثم إذا تعمد الإكثار، فمن ثم توقف الزبير وغيره من الصحابة عن الإكثار من التحديث» [1].

٣- خوف الوقوع في الخطأ الذي حصل للغير بسبب غلطه، ومن ذلك ما ذكره ابن قتيبه عن عمران بن حصين أنه قال: «وا لله إن كنت لأرى أني لو شئت لحدثت عن رسول ا لله ﷺ يومين متتابعين، ولكن بطأني عن ذلك أن رجالا من أصحاب رسول ا لله ﷺ سمعوا كما سمعت، وشهدوا كما شهدت، ويحدثون أحاديث ما هي كما يقولون، وأخاف أن يشبه لي كما شبه لهم، فأعلمك أنهم كانوا يغلطون لا أنهم كانوا يتعمدون» [2].

٤- استشعار عظم مسئولية رواية الحديث، فقد كانوا يرون أن رواية الحديث عن رسول ا لله ﷺ، مسئولية عظيمة وأمر في غاية الخطورة، لما يترتب على ذلك من نسبة أقاويل إلى النبي ﷺ تبنى عليها أحكام الشريعة الإسلامية، وخوفا من رواية ما يمكن أن يبنى عليه حكم خاطئ، فقد كانوا يتدافعون رواية الحديث

١- انظر: فتح الباري ١/٢٠١.

٢-انظر: تأويل مختلف الحديث ٣٠.

وكل واحد منهم كان يرد الحديث إلى الآخر لعلّه يكفيه تحمل المسئولية إن كان هناك خطأ محتمل قد يقع أثناء الرواية.

وفي ذلك يقول عبدالرحمن بن أبي ليلى: «أدركت مئة وعشرين من الأنصار أصحاب محمد ﷺ، ما منهم أحد يحدث بحديث إلا وَدَّ أن أخاه كفاه إيّاه، ولا يستفتى عن شيء إلا ودّ أن أخاه كفاه إياه»

وفي رواية: «يسأل أحدهم المسألة، فيردها هذا إلى هذا حتى ترجع إلى الأول»[1].

وروى ابن ماجة والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال: قلنا لزيد ابن أرقم: حدثنا عن رسول ا لله ﷺ.

قال: كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول ا لله ﷺ شديد»[2].

وهذه الشدة التي أشار إليها زيد بن أرقم جعلت بعض الصحابة ينتظر وقتا طويلا حتى يحدث، فقد روى ابن عدي بإسناده عن عبدا لله بن مسعود إنه كان يأتي عليه الحول قبل أن يحدث عن رسول ا لله ﷺ [3].

وروي عن السائب بن يزيد أنه قال: «صحبت عبدالرحمن بن عوف وطلحة بن عبيدا لله وسعد بن أبي وقاص والمقداد بن الأسود فلم أسمع أحداً منهم يتحدث عن رسول ا لله ﷺ، إلا أني سمعت طلحة بن عبيدا لله يتحدث عن يوم أحد»[4].

١- انظر: السنة قبل التدوين ٩٤، نقلا عن كتاب مختصر كتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول ١٣.

٢- انظر: سنن ابن ماجة - المقدمة ١/١١ ح ٢٥، السنن الكبرى للبيهقي ١١/١٠.

٣- انظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ١٨/١.

٤- انظر: المصدر السابق ٣٠/١.

٥- وهو سبب خطير أشار إليه عبد الله بن عباس، وهو: **أن الكذب على رسول الله ﷺ قد وقع في زمنه** -أي زمن ابن عباس-، وذلك من حيث التقدير الزمني حوالي منتصف القرن الهجري الأول، أي بعد وقوع الفتنة التي أدت إلى مقتل عثمان رضي الله عنه- فقد روى الإمام مسلم بإسناده عن ابن عباس أنه قال: «إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه»[1].

ومن هنا يتضح معنا أن تشدد الصحابة في الحديث، وإمساك بعضهم عنه كان يقصد به حماية الحديث النبوي مما قد يخالطه مما ليس منه، كما أن كثرة الرواية كانت في نظر كثير منهم مظنة الوقوع في الخطأ، والكذب على رسول الله ﷺ.

٢- مراعاة المستوى الفكري لطلاب الحديث:

رائد هذه الفكرة وقائد هذا المنهج علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقد نبه رضي الله عنه إلى ضرورة التحري عند التحديث باختيار الحديث المتناسب مع المستوى العقلي لطلابه. فقد روى البخاري عنه أنه قال: «حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله»[2].

وورد في رواية أخرى أشار إليها الحافظ ابن حجر، زيادة: «ودعوا ما

١- انظر: صحيح مسلم - المقدمة ١٣/١.

٢- انظر: صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري - كتاب العلم - باب من خص بالعلم قوما دون قوم ٢٢٥/١.

ينكرون» إلى آخره [1].

وعلق عليه الذهبي بقوله: «فقد زجر الإمام علي عن رواية المنكر، وحث على التحديث بالمشهور، وهذا أصل كبير في الكف عن بث الأشياء الواهية والمنكر من الأحاديث في الفضائل والعقائد والرقائق» [2].

وعلق ابن حجر على الزيادة التي أثبتها في آخر الحديث: «ودعوا ما ينكرون» بقوله: «أي: يشتبه عليهم فهمه، وفيه دليل على أن المتشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة» [3].

وأكد المبدأ نفسه عبدا لله بن مسعود رضي ا لله عنه، فيما رواه عنه الإمام مسلم، حيث قال: «ما أنت بمحدث قوماً حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة» [4].

ومن هذا يتبين لنا كيف أن الصحابة أدركوا أن تحديث السامعين بما يعلوا على أفهامهم ربما يكون سببا في التلبيس عليهم، فَيُضَلّون ويُضلّون، فحرصوا كل الحرص على تجنب ما يفوق أفهام السامعين، وعدم قدرتهم على استيعابه بشكل صحيح.

١- انظر: فتح الباري ١/٢٢٥.

٢- انظر: تذكرة الحفاظ ١/١٣.

٣- انظر: فتح الباري ١/٢٢٥.

٤- انظر: صحيح مسلم - المقدمة ١/١١.

وقد اتبعوا في ذلك منهجا في غاية الدقة، تتلخص معالمه في النقاط التالية:

١- صيانة الحديث عن السفهاء وأهل الغايات والأهواء.

٢- طلب الحديث بعد القرآن الكريم.

٣- عدم تتبع المنكر من الحديث.

٤- التنويع والتغيير دفعا للملل.

٥- احترام حديث رسول الله ﷺ وتوقيره.

٦- مذاكرة الحديث لتثبيت حفظه وفهمه.

ثالثا: نقد معنى الحديث:

وهذا الأمر قد وضع له الصحابة الضوابط الأساسية التي يمكن على ضوءها الحكم على متن الحديث النبوي في حال وجود ما يستدعي النظر فيه.

وسوف يأتي تفصيل هذا في مبحث قواعد نقد الروايات وأسسها.

رابعا: نقد الرواة من جانب الضبط:

وقد اقتصرنا في ذكر كلمة الضبط دون العدالة لما ثبت بصريح القرآن الكريم، وصحيح السنة النبوية، وإجماع العلماء، وبالدليل العقلي، عدالة جميع الصحابة، وعدم وجود الكذب منهم، أو نسبته إليهم.

أما من ناحية الضبط: فقد حرص الصحابة على الالتزام باللفظ النبوي في الأداء، إلا عند الاضطرار من نسيان اللفظ المسموع منه ﷺ، وفي غير جوامع

الكلم، ولا مما تعبد بلفظه.

وكان من أبرز الصحابة الذين شددوا على قضية رواية الحديث بلفظه عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقد روى الخطيب البغدادي بإسناده عنه، أنه قال: «من سمع حديثا فحدث به كما سمع؛ فقد سلم»[1].

ومنهم أبوأمامة الباهلي، فقد روى الخطيب البغدادي بإسناده عن حبيب بن عبيد الرحبي، قال: «إن كان أبوأمامه ليحدثنا الحديث كالرجل الذي عليه أن يؤدي ما سمع»[2].

ومنهم زيد بن أرقم الذي روي عنه أنه قال: «قد كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله ﷺ شديد» رواه ابن ماجة[3].

ومنهم عبدالله بن عمر، فقد عرف عنه المحافظة الشديدة على لفظ الحديث النبوي، فلا يزيد فيه ولا ينقص منه[4].

ومع هذا فقد وجد من الصحابة من رخص في رواية الحديث بمعناه، ومنهم:

عائشة رضي الله عنها، فقد روى الخطيب البغدادي بإسناده عن عروة بن الزبير قال: قالت لي عائشة رضي الله عنها: «يابني إنه يبلغني أنك تكتب عني الحديث، ثم تعود فتكتبه».

---

١ - انظر: الكفاية في علم الرواية ٢٦٧.

٢ - انظر: المصدر السابق ٢٦٦.

٣ - تقدمت الإشارة إليه - ص: ١٥.

٤ - انظر: الكفاية في علم الرواية ٢٦٥.

فقلت لها: أسمعه منك على شيء، ثم أعود فأسمعه على غيره.

فقالت: هل تسمع في المعنى خلافا؟

قلت: لا.

قالت: لا بأس بذلك [1].

ومنهم واثلة بن الأسقع حيث روي عنه أنه قال: «إذا حدثناكم -وفي رواية: إذا جئناكم- بالحديث على معناه، فحسبكم» [2].

ومنهم أبوسعيد الخدري، فقد روى الخطيب البغدادي وابن عبدالبر عنه أنه قال: «كنا نجلس إلى النبي ﷺ عسى أن نكون عشرة نفر نسمع الحديث، فما منا اثنان يؤديانه، غير أن المعنى واحد» [3].

وكان بعض الصحابة يقول في نهاية الحديث الذي يروونه عبارات تفيد الاحتياط في الرواية، كقولهم: أو كما قال رسول الله ﷺ، أو مثل ذلك، أو شبهه، أو نحوه.

وقد نقل هذا عن عدد منهم كعبدالله بن مسعود، وأنس بن مالك، وأبوالدرداء [4] رضي الله عنهم.

---

١ - انظر: المصدر السابق ٣٠٩ - ٣١٠.

٢ - انظر: المصدر السابق ٣٠٩.

٣ - انظر: الكفاية في علم الرواية ٣٠٩، جامع بيان العلم وفضله ١/٨٠.

٤ - انظر: سنن ابن ماجة - المقدمة ١/١٠،١١، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ٥٤٩ - ٥٥٠.

ولكن يلحظ من أقوال المجيزين للرواية بالمعنى منهم أنهم يشددون على قضية العلم التام باللغة العربية، وبما يحيل الألفاظ عن معانيها.

خامسا: السؤال عن الإسناد:

لقد تقدمت الإشارة إلى أن مجتمع الصحابة رضي الله عنهم كان مجتمعا نظيفا، فلم يعرف أحد من الصحابة بأنه كذاب، أو يروي الأحاديث المكذوبة على رسول الله ﷺ، كما أنه مجتمع كان الغالب عليه الصدق والأمانة. فقد تقدم معنا سابقا حديث أنس بن مالك، والبراء بن عازب، والذي ينفون فيه الكذب عن صحابة رسول الله ﷺ، حيث قال أنس رضي الله عنه: «ما كنّا نكذب، ولا نعرف الكذب».

وعبارة الإمام محمد بن سيرين التي رواها الإمام مسلم، وقال فيها: « لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[1].

هذه العبارة ليس فيها أي دليل على أنه لم يكن هناك بوادر للاهتمام بالسنة، بل وجدت بعض الدلائل التي تشير إلى اهتمام الصحابة بالإسناد، وإن كان ذلك نادراً.

ومن هذه الدلائل:

١- قصة عمر مع أبي موسى الأشعري في الاستئذان[2]. حيث طلب منه راو آخر معه من أجل التثبت، وليس من باب الاتهام له، حيث جاء في آخر

١ - انظر: صحيح مسلم - المقدمة ١٥/١.

٢ - انظر: صحيح مسلم - كتاب الأداب ١٦٩٤/٣.

الحديث، أن عمر قال لأبي موسى: «أما إني لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ»[1].

٢- حديث محمود بن الربيع في قوله ﷺ: «فإن الله قد حرّم النار على من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله..».

قال محمود: فحدثت بهذا الحديث نفراً فيهم أبو أيوب الأنصاري، فقال: ما أظن رسول الله ﷺ قال ما قلت.

قال: فحلفت إن رجعت إلى عتبان[2] أن أسأله.

قال: فرجعت إليه فوجدته شيخا كبيراً قد ذهب بصره، وهو إمام قومه، فجلست إلى جنبه فسألته عن هذا الحديث، فحدثنيه كما حدثنيه أول مرة[3].

٣- ما رواه الإمام مسلم من حديث ابن عباس في رده على بشير العدوي الذي استنكر على ابن عباس عدم إصغائه لحديثه، فقال ابن عباس رضي الله عنهما: «إنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا بما نعرف»[4].

ولكن الدلائل التاريخية تثبت أن السؤال عن الإسناد كثرت الحاجة إليه قرب منتصف القرن الهجري الأول، وذلك بعد أن انتشر الوضع في الحديث والكذب على رسول الله ﷺ.

---

١ - انظر: الموطأ للإمام مالك ٩٦٤/٢، الرسالة للإمام الشافعي ٤٣٥.

٢ - هو: عتبان بن مالك، راوي الحديث عن النبي ﷺ.

٣ - انظر: صحيح مسلم - كتاب المساجد ٤٥٥/١.

٤ - انظر: المصدر السابق - المقدمة ١٣/١.

الفرع الثالث

الوسائل التي استخدمها الصحابة في تطبيق هذا المنهج

لقد استخدم الصحابة عدة وسائل في تطبيقهم للمنهج الذي رسموا معالمه، بحيث كان القول مقرونا بالعمل.

ومن أجل الوقوف على الوسائل المستخدمة لابد لنا من استقراء النصوص التي تحدثت عن الصحابة من أجل التوصل إلى هذه الوسائل، لا سيما وأنه لا يوجد أحد صنف في هذا الأمر على وجه الاستقلال، وكان كل من أشار إلى ذلك كان إما من خلال الحديث عن بعض معالم المنهج، أو بالإلماح إليها دون النص عليها.

ومن خلال استقراء النصوص الواردة عنهم نستطيع أن نقول إن هذه الوسائل تتلخص في الأمور التالية:

أولا: المذاكرة في الحديث:

وذلك من خلال تتبع الحديث في مصادره، وعدم الاكتفاء بواسطة الرواية.

والحقيقة أن المذاكرة في الحديث سنّة درج عليها الصحابة منذ زمن النبي ﷺ، واستمروا عليها، وذلك لما لها من أثر في حفظ الحديث وتثبيته في الصدور. وقد روى ابن عبدالبر بإسناده، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال:

«تزاوروا وتذاكروا الحديث، فإنكم إن لم تفعلوا يدرس علمكم»[1].

وروي أيضا عن عون بن عبد الله بن عتبة أنه قال: لقد أتينا أم الدرداء[2]، فتحدثنا عندها، فقلنا: أمللناك يا أم الدرداء؟

فقالت: «ما أمللتموني، لقد طلبت العبادة في كل شيء، فما وجدت شيئا أشفى لنفسي من مذاكرة العلم، أو قالت: من مذاكرة الفقه»[3].

وروي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: «كنا نكون عند النبي ﷺ فنسمع منه الحديث، فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه»[4].

وروي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «جزّأت الليل ثلاثة أجزاء: ثلثا أصلّي، وثلثا أنام، وثلثا أذاكر فيه حديث رسول الله ﷺ»[5].

وروي عنه أنه مر بسوق المدينة، فوقف عليها، فقال: يا أهل السوق، ما أعجزكم؟

قالوا: وما ذاك يا أبا هريرة؟

قال: ذلك ميراث رسول الله ﷺ يقسم، وأنتم هاهنا، ألا تذهبون فتأخذون

---

١ - انظر: جامع بيان العلم وفضله ١/١٠١.

٢ - هي: أم الدرداء الكبرى، صحابية من فضليات النساء وعقلائهن وذوات الرأي منهن. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة ٨/٧٣.

٣ - انظر: جامع بيان العلم وفضله ١/١٠٢.

٤ - انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/٢٣٦.

٥ - انظر: المصدر السابق ٢/٢٦٤.

نصيبكم منه؟

قالوا: وأين هو؟

قال: في المسجد. فخرجوا سراعاً، ووقف أبوهريرة لهم حتى رجعوا، فقال لهم: مالكم؟

قالوا: يا أبا هريرة، قد أتينا المسجد، فدخلنا فلم نر فيه شيئا يقسم.

فقال لهم أبوهريرة: وما رأيتم في المسجد أحداً؟

قالوا: بلى، رأينا قوما يصلّون، وقوما يقرؤون القرآن، وقوما يتذاكرون الحلال والحرام.

فقال لهم أبوهريرة: ويحكم، فذاك ميراث رسول الله ﷺ[١].

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: لما قبض رسول الله ﷺ قلت لرجل من الأنصار: هلم فلنسأل أصحاب رسول الله ﷺ فإنهم اليوم كثير.

فقال: واعجبا لك يابن عباس، أترى الناس يفتقرون إليك، وفي الناس من أصحاب رسول الله ﷺ من فيهم؟

قال: فترك ذلك، وأقبلت أنا أسأل أصحاب رسول الله ﷺ، فإنه كان ليبلغني الحديث عن الرجل فآتي بابه، فيقول يابن عم رسول الله ﷺ ما جاء بك؟ ألا أرسلت إليّ فآتيك؟

---

١ - ذكره الهيثمي، وقال: "رواه الطبراني في الأوسط، وإسناده حسن". انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ١/١٢٣.

فأقول: لا، أنا أحق أن آتيك. قال: فأسأله عن الحديث.

قال: فعاش هذا الأنصاري حتى رآني، وقد اجتمع الناس حولي يسألوني، فيقول: هذا الفتى كان أعقل مني [1].

ثانيا: تدوين الحديث:

وهو أمر قد وقع فيه خلاف بين الصحابة رضوان الله عليهم، ومنشأ هذا الخلاف هو ورود أحاديث عن النبي ﷺ تنهى عن الكتابة، وكذلك ورود أحاديث أخرى تبيح الكتابة وتأذن فيها.

وقد واجه العلماء هذه الأحاديث ووفقوا بينها بطرق عدة، كان حاصلها ثبوت إذنه ﷺ بكتابة الحديث، وهو الأمر الذي استقر عليه رأي الصحابة ممن كان يعارض في مسألة التدوين. **ومن ذلك:**

ما روي عن أبي بكر أنه كتب لأنس بن مالك رضي الله عنه كتابا بيّن له فيه فرائض الصدقة حين وجهه إلى البحرين عاملا على الصدقة [2].

وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «قيدوا العلم بالكتاب» [3]. وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «قيدوا العلم

---

١ - انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١٥٨/١.

٢ - مسند أحمد ١١/١.

٣- انظر: جامع بيان العلم وفضله ٧٢/١، ومسند الإمام أحمد ١٦/١. وذكر الخطيب بإسناده عن ابن عمر أنه وجد في قائم سيف عمر صحيفة: "ليس فيما دون خمس من الإبل صدقة...". انظر: الكفاية في علم الرواية ٥٠٥.

بالكتاب، من يشتري مني علما بدرهم»[1].

وروي عن المغيرة بن شعبة أنه كتب لمعاوية بن أبي سفيان[2].

وغير هؤلاء كثير كأبي سعيد الخدري والبراء بن عازب وعبدا لله بن عمر وأنس بن مالك، ممن ورد عنهم الكتابة، أو إقرارهم من كتب بحضرتهم.

ولكن مما يجب التنبه إليه هو: أن الكتابة لم تكن غاية من الغايات التي يسعى إليها، وإنما كانت بمثابة عامل مساند للحفظ في بعض الحالات النادرة. على أن الحفظ كان هو الأساس الذي يعتمد عليه، لأنه لا يكون في الغالب إلا مع الفهم وإدراك المعنى والتحقق منه.

ولأن المحفوظ يكون مع الراوي في أي وقت وفي أي مكان، بخلاف الكتاب. ولذا كان الاعتماد على الحفظ أشد من الاعتماد على الكتاب.

وقد صدق الخليل بن أحمد الفراهيدي عندما قال:

ليس بعلم ما حوى القمطر ... ما العلم إلا ما حواه الصدر

وقال منصور الفقيه:

علمي متعي حيثما يممت أحمله ... بطني وعاء له لا بطن صندوق

إن كنت في البيت كان العلم فيه معي ... أو كنت في السوق كان العلم في السوق

١- انظر: جامع بيان العلم وفضله ١/٧٢.

٢- انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم ١٠٠.

ثالثا: الرحلة في طلب الحديث:

وكانت من أبرز الوسائل التي استخدمها الصحابة من أجل التثبت من حديث رسول الله ﷺ، وقد رويت عنهم روايات كثيرة تدل على ما كانوا عليه من الحرص على الحفاظ على سنة النبي ﷺ، وتحمل المشاق في سبيل ذلك.

ومن الأمثلة على نشاط الرحلات التي قام بها الصحابة:

١- ما رواه الحاكم من طريق عطاء بن أبي رباح، قال: خرج أبوأيوب إلى عقبة ابن عامر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله ﷺ، ولم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيره وغير عقبة. فلما قدم إلى منزل مسلمة بن مخلد الأنصاري - وهو أمير مصر- فأخبره فعجل عليه، فخرج إليه فعانقه ثم قال له: ما جاء بك يا أبا أيوب؟

فقال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ، لم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيري وغير عقبة، فابعث من يدلني على منزله.

قال: فبعث معه من يدله على منزل عقبة، فأخبر عقبة، فعجل فخرج إليه فعانقه، فقال: ما جاء بك يا أبا أيوب؟

فقال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ لم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيري وغيرك في ستر المؤمن.

قال عقبة: نعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: من ستر مؤمنا في الدنيا على خزية ستره الله يوم القيامة.

فقال له أبو أيوب: صدقت. ثم انصرف أبوأيوب إلى راحلته، فركبها راجعا

إلى المدينة، فما أدركته جائزة مسلمة بن مخلد إلا بعريش مصر.

قال الحاكم: «فهذا أبوأيوب الأنصاري على تقدم صحبته، وكثرة سماعه من رسول الله ﷺ رحل إلى صحابي من أقرانه في حديث واحد، ولو اقتصر على سماعه من بعض أصحابه لأمكنه»[1].

فهنا نرى أن أبا أيوب رضي الله عنه، وهو من هو خشي أن يكون نسي شيئا من حديث «ستر المؤمن»، فأحب أن يتأكد من ذلك، ويتثبت من صحة ما يحفظه عن الرسول ﷺ.

وروي بإسناده عن الأوزاعي أنه قال: لقد سار جابر بن عبدالله إلى مصر، واشترى راحلة فركبها، حتى سأل عقبة بن عامر عن حديث واحد وانصرف إلى المدينة.

قال الحاكم: وجابر بن عبدالله على كثرة حديثه وملازمته رسول الله ﷺ رحل إلى من هو مثله أو دونه مسافة بعيدة في طلب حديث واحد[2].

وقد روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «لو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله تعالى مني تبلغه الإبل لأتيته[3].

وروى الحاكم بإسناده عن ابن عمر أنه قال: «قلت لطالب العلم يتخذ نعلين من حديد[4].

---

١ - انظر: المصدر السابق ٧ -٨.

٢ - انظر: المصدر السابق ٨ -٩.

٣ - انظر: الكفاية في علم الرواية ٥٦٩.

٤ - انظر: معرفة علوم الحديث ٩.

رابعا: ظهور المدارس الحديثية (مجالس الحديث):

وأشهر هذه المدارس:

١- مدرسة المدينة المنورة:

وفي هذه المدرسة وضعت القوانين الأولى للرواية: من التثبت فيها، ونقد المتن، وبداية اعتماد الإسناد، والتفتيش عن الرجال، ومراعاة مستوى طلاب الحديث، والرحلة في طلبه، وهي أول مدرسة اتجهت إليها أنظار العلماء.

ومن أشهر من كان بها في هذا العهد، وأكثرهم حديثا:

١- أبوهريرة الدوسي رضي الله عنه، وقد بلغت مروياته(٥٣٧٤) حديثا، وتتلمذ عليه من أهل العلم قرابة ثمانمئة راو من الصحابة والتابعين [١].

٢- عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وقد بلغت مروياته (٢٦٣٠) حديثا [٢].

٣- أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر رضي الله عنهما، وقد بلغت مروياتها (٢٢١٠) حديثا [٣].

٤- جابر بن عبدالله الأنصاري، آخر الصحابة موتا بالمدينة، وقد بلغت مروياته (١٥٤٠) حديثا. [٤]

---

١ - انظر: سير أعلام النبلاء ٢/٤٣٦.

٢ - انظر: حلية الأولياء ١/٢٩٢ - ٣١٤.

٣ - انظر: الإصابة في تمييز الصحابة ٤/٣٥٩.

٤ - انظر: المصدر السابق ١/٢٢٢.

٥- أبوسعيد الخدري سعد بن مالك الأنصاري، وقد بلغت مروياته (١١٧٠) حديثا [١].

وتعتبر مدرسة المدينة بحق رائدة المدارس الحديثية، فقد كان لها أكبر الأثر في المحافظة على متن الحديث النبوي وصيانته، يضاف إلى ذلك نقاوة المجتمع المدني من العناصر الكثيرة التي أسهمت في وضع الحديث، حتى أن مدرسة المدينة أصبحت بمثابة الحكم والقاضي عند وقوع أي اختلاف في الحديث النبوي، فكان يرجح ما كان موافقا لروايات المدنيين، وهذا يعود في حقيقته إلى وجود هؤلاء الرواة في المنبع الأصل الذي خرجت منه الأحاديث.

٢- مدرسة مكة المكرمة:

وهذه يلاحظ عليها قلة العلماء في زمن الصحابة، حيث أن كبار الصحابة بقوا في المدينة المنورة مفضلين جوار النبي ﷺ، كما أن الكثير منهم قد رحل إلى الأمصار المفتوحة.

و لم يرتفع شأن الرواية فيها في زمن الصحابة.

ولكن مما يجب أن تلفت إليه الأنظار أهمية مكة المكرمة من ناحية أخرى، وهي أنها كانت ملتقى كبار العلماء في ذلك الوقت وبخاصة وقت الحج.

وكان من أشهر من روى فيها الحديث:

١- الصحابي الجليل معاذ بن جبل الذي خلفه النبي ﷺ منصرفه من حجة الوداع [٢].

---

١ - انظر: الجمع بين رجال الصحيحين ١/٣٢٠.

٢ - انظر: سير أعلام النبلاء ١/٣٢٠

٢- عتاب بن أسيد الذي خلفه النبي ﷺ ليؤم أهل مكة في الصلاة [1].

٣- عبدا لله بن عباس الذي يعد بحق رئيس المدرسة الحديثية بمكة، وفيها نشر أحاديثه، وقد بلغت مروياته (١٦٦٠) حديثاً [2].

٣- مدرسة اليمن:

ولم يكن لهذه المدرسة أثر كبير، حيث أن اليمنيين أنفسهم كانوا قد ارتحلوا من اليمن للمشاركة في الفتوحات في ذلك الوقت، وكان أكثر وجهتهم إلى بلاد الشام [3].

ومع ذلك كان بها بعض الصحابة الذين نشروا سنة النبي ﷺ، **ومن أشهرهم:**

١- معاذ بن جبل، الذي انتقل إليها من مكة المكرمة، وبقي فيها إلى خلافة أبي بكر الصديق رضي ا لله عنه، ثم انتقل بعد ذلك إلى الشام.

٢- أبوموسى الأشعري، وكان قد وجهه إليها النبي ﷺ كما وجه معاذ بن جبل.

٤- مدرسة الكوفة:

وتعتبر هذه المدرسة من أهم مدارس الحديث بعد مدرسة المدينة المنورة، وذلك لكثرة من نزل بها من الصحابة، فقد بلغ عدد من نزل بها قرابة ألف وخمسون من صحابة رسول ا لله ﷺ [4]، ومن بين هؤلاء ثلاثمائة من أصحاب الشجرة

---

١ - انظر: المصدر السابق ٣٢١/١

٢ - انظر: الإصابة في تمييز الصحابة ٣٣٤/٢.

٣ - انظر: مشاهير علماء الأمصار ١٢٥.

٤ - انظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٥٣٣/٢.

وسبعون من أهل بدر[1].

ويعود السبب في ذلك إلى أن المسلمين قد اتخذوا من الكوفة وجارتها البصرة قواعد انطلاق للجيوش الإسلامية الفاتحة في كل من خراسان وفارس والهند.

ومن أشهر رواد هذه المدرسة:

١- سعد بن أبي وقاص، مؤسس الكوفة، وأول أمير لها[2].

٢- علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وبخاصة بعد أن انتقل إليها من المدينة.

٣- أبوموسى الأشعري الذي تولى القضاء والإمارة فيها في عهد عثمان.

٤- عبدالله بن مسعود، الذي يعتبر بحق رائد مدرسة الكوفة، فقد كان له أثر كبير في رفع اسم الكوفة، لما بذله من جهد في سبيل تعليم أبنائها، وقد تخرج من هذه المدرسة كبار التابعين الذين حفظوا الشريعة وحافظوا على السنة المطهرة.

٥- مدرسة البصرة:

وهي لا تقل أهمية عن مدرسة الكوفة، فقد كان الصحابة كثيري التنقل بين المدينتين الكوفة والبصرة، ولكن كانت الكوفة قد أخذت دور الريادة في العراق، ومع ذلك فقد كان للبصرة أثر لا يستهان به، وذلك لكثرة من نزلها من مشاهير الصحابة، **ومنهم:**

---

١ - انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٩/٦.

٢ - انظر: جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي ٢٨، نقلا عن تاريخ الكوفة للبرقي ٩٢.

١- عبدا لله بن عباس رضي ا لله عنه، الذي تولى إمرتها في عهد علي بن أبي طالب.

٢- عبدا لله بن مغفل المزني، الذي بعثه عمر بن الخطاب ليفقه أهلها [١].

٣- أنس بن مالك الأنصاري، الذي كان بحق إمام البصرة في الحديث، فقد بلغت مروياته عن النبي ﷺ (٢٢٨٦) حديثا، وهو آخر الصحابة موتا في البصرة[٢].

٦- مدرسة الشام:

وهي من أهم المدارس التي كان لها أثر كبير في نشر الحديث والمحافظة عليه، فقد كانت الشام أحد المراكز التي اتخذها الصحابة قاعدة لانطلاقات جيوش الفتح الإسلامي، ويقدر الوليد بن مسلم عدد الصحابة الذين دخلوا إلى بلاد الشام بحوالي عشرة آلاف صحابي [٣].

وكان من أشهر من كان بالشام من الصحابة ممن كان لهم أثر في نشر السنة:

١- معاذ بن جبل، وكان قد وجهه عمر إليها بناء على طلب من يزيد بن معاوية، وكانت إقامته في فلسطين.

٢- أبوالدرداء، وكانت إقامته في دمشق.

٣- عبادة بن الصامت، وكانت إقامته في حمص.

---

١ - انظر: معرفة علوم الحديث ١٩٢.

٢ - انظر: سير أعلام النبلاء ٣٥٩/٥.

٣ - انظر: تهذيب تاريخ دمشق ١٦٩/١.

يقول أحمد أمين: «كان هؤلاء أول مؤسسي المدرسة الدينية بالشام»[1].

وقد نزلها غير هؤلاء من المشاهير كثير أيضا [2].

٧- مدرسة مصر:

وهي من المدارس المهمة لكثرة من دخلها من الصحابة بقيادة عمرو بن العاص، الذي توجه لفتحها في عهد عمر بن الخطاب. وكان برفقته عدد من أعلام الصحابة الذين شدت إليهم الرحال لسماع الحديث منهم.

ومن أشهر هؤلاء:

١- الزبير بن العوام الأسدي.

٢- عقبة بن عامر الجهني، الذي رحل إليه أبوأيوب الأنصاري.

٣- عبدا لله بن عمرو بن العاص، وغيرهم [3].

هذه هي أشهر المدارس الحديثية التي نشأت في عهد الصحابة، والتي كانت وسيلة من أهم الوسائل لنشر الحديث النبوي.

---

١ - انظر: فجر الإسلام ١٨٨ - ١٨٩.

٢ - انظر: معرفة علوم الحديث ١٩٣.

٣ - المرجع السابق - الموضع السابق.

المطلب الثالث

المنهج العلمي للمحدثين في عهد التابعين

الفرع الأول: تأثير المنهج في عهد التابعين بمنهج الصحابة

إن المتتبع لمسيرة رواية الحديث النبوي في هذا العهد، يجد أنها لا تعدوا أن تكون تبعا للمنهج الذي سار عليه الصحابة رضوان الله عليهم في تعاملهم مع أحاديث النبي ﷺ. ولا عجب في ذلك، فإن أكثرهم كان قد تربى علميا، وتهذب خلقيا، وتأدب بما تأدب به صحابة النبي ﷺ، حيث كان الصحابة القدوة الحسنة لهم، وما ذلك إلا لقرب عهدهم بالنبي ﷺ.

وإذا أردنا التدقيق أكثر، فيمكن لنا أن نبرز الخصائص التي امتاز بها هذا العهد، لا سيما وقد استجدت أمور كثيرة في عهد التابعين، استدعت أن يكون هناك منهج دقيق جداً في قضية قبول الحديث النبوي، والتعامل معه، لا سيما بعد أن ظهرت الفرق المختلفة بشكل منظم ملفت للنظر، وكان لها أثر كبير في حركة الرواية، وظهر أيضا من يقوم بالكذب على النبي ﷺ لتأييد فكرته، أو نصرة مذهبه، أو بيان حجته.

هذه الأمور وأمثالها استدعت أن تكون هناك قواعد دقيقة يتم التعامل من خلالها مع هذه الروايات، ولا سيما روايات بعض الأماكن بشكل خاص.

الفرع الثاني: خصائص المنهج في مرحلة التابعين

أما أبرز خصائص هذه المرحلة فتتمثل في التالي:

سار التابعون على منهج الصحابة رضوان الله تعالى عليهم في الاحتياط في رواية الحديث وعابوا الإكثار من الحديث خشية أن يرتفع من قلوب الناس تدبر الحديث وفهمه. وقد وردت عنهم نصوص كثيرة جداً تثبت المنهج الذي ساروا عليه في الاحتياط، والسبب الذي جعلهم يطبقون هذا المنهج.

وفي هذا الأمر اتبعوا الخطوات التالية:

١- الإقلال من الرواية:

وقد وردت عنهم عدة أخبار في ذلك، ومنها:

أ - ما رواه الخطيب البغدادي من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي، عن سفيان بن عيينة، عن محمد بن المنكدر، قال: «الفقيه الذي يحدث الناس، إنما يدخل بين الله وبين عباده، فلينظر بم يدخل»[1].

ب- وما رواه أيضا عن مالك بن أنس قال: كان ربيعة بن أبي عبدالرحمن يقول لابن شهاب: «إن حالي ليست كحالك».

فقال له ابن شهاب: وكيف ذلك؟

قال ربيعة: أنا أقول برأيي، فمن شاء أخذه فعمل به، ومن شاء تركه،

---

١ - انظر: الكفاية في علم الرواية ٢٦٠.

وأنت تحدث عن النبي ﷺ، فتحفظ في حديثك»[1].

ج – ما روي عن الشعبي أنه قال: «كره الصالحون الأولون الاكثار من الحديث، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما حدثت إلا بما أجمع عليه أهل الحديث»[2].

ويعلل الإمام ابن عبدالبر السبب في ذلك، ويعزوه إلى خوف عدم فهم الحديث، فيقول: «إنما عابوا الإكثار خوفا من أن يرتفع التدبر والتفهم»[3].

٢– التثبت في قبول الأخبار:

وذلك أنهم كانوا يرون أن رواية الحديث أمانة، والأمانة مما يجب المحافظة عليها، فكيف إن كانت الأمانة متعلقة بالدين، ولذلك ورد عنهم من الأخبار ما يدل على شدة تثبتهم في قبول الأخبار، وأنه لا يقبل الخبر إلا ممن توافرت فيه صفات القبول، وهي: العدالة، والشهرة في الطلب. وربما كانت الشهرة طريقا إلى معرفة عدالة الراوي وضبطه، وهذا يتم عن طرق تتبع الراوي في جميع شؤون حياته وذلك بالسؤال عنه سؤالا شديداً.

ومما يروى في هذا الأمر:

أ– ما روي عن طاوس بن كيسان اليماني، أنه قال لسليمان بن موسى: «إن كان صاحبك مليا فخذ عنه»[4].

١ – انظر: المصدر السابق ٢٦٢.

٢ – انظر: تذكرة الحفاظ ١/٧٧.

٣ – انظر: جامع بيان العلم وفضله ٢/١٣٠.

٤ – انظر: صحيح مسلم – المقدمة ١/١٥.

ب- ما روي عن سعد بن إبراهيم أنه قال: «لا يحدث عن رسول ا الله ﷺ إلا الثقات»[1].

ج- ما روي عن محمد بن سيرين، أنه قال: «التثبت نصف العلم»[2].

د- ما روي عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، أنه قال: «لا يؤخذ العلم إلا عمّن شهد له بطلب الحديث»[3].

هـ- ما روي عن عبدا لله بن عون، أنه قال: «لا نكتب الحديث إلا ممن كان معروفا عندنا بالطلب»[4].

و- وما روي عن شعبة، أنه قال: «خذوا العلم من المشتهرين»[5].

ز- ما روي عن خارجة بن مصعب، أنه قال: «خذوا العلم عمّن العلمُ بيشكَهُ»[6].

ح- ما روي عن أبي الزناد عبدا لله بن ذكوان القرشي، أنه قال: «أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله»[7].

---

١ - المصدر السابق - الصفحة نفسها.

٢ - انظر: الكفاية في علم الرواية ٢٥٧.

٣ - انظر: المصدر السابق ٢٥١.

٤ - انظر: المصدر السابق - الموضع السابق.

٥ -انظر: المصدر السابق - الموضع السابق.

٦ -انظر: المصدر السابق ٢٥٢. ومعنى بيشكه: "أي صنعته".

٧ - انظر: صحيح مسلم ١٥/١، الكفاية في علم الرواية ٢٥٢.

وغير هؤلاء كثير.

وهذا مما يؤكد أن التابعين -وإن كان الغالب على عصرهم الصلاح والتقى- كانوا لا يكتفون بما عرف من حال الراوي من الصلاح والأمانة، وكانوا يشددون على أن الصلاح والتقوى يجب أن ينضم إليها الحفظ والضبط والإتقان.

ومن أجل هذا الأمر اتبع التابعون منهجا في غاية الدقة، وهو في الحقيقة لا يعدو أن يكون إقتداء بالصحابة رضوان الله عليهم، ولكن لما استجدت أمور في عهدهم، لم تكن قد وقعت في عهد الصحابة، أو أنها وقعت ولكن ليست بتلك الكثافة والكثرة التي كانت عليها في عصر التابعين، مما استدعى أن يكون هناك مزيد من الاحتياط عند السماع وعند الرواية والتحديث.

٣- السؤال عن الإسناد:

سبق أن قدمنا أن السؤال عن الإسناد لم تكن الحاجة ماسة إليه في العصر الأول وذلك لقوة عدالة الرواة -الصحابة- في ذلك الوقت، ولعدم انتشار الكذب فيهم، وعدم معرفتهم له، ومع ذلك فقد وقع السؤال في تلك الفترة عن الإسناد.

أما في عصر التابعين فقد ظهرت الحاجة إلى الإسناد بشكل أوضح، وأصبح السؤال عنه والمطالبة به من الأمور البدهية التي لا يستغني عنها أحد، ولا يقبل الحديث إلا إذا كان مسنداً، والسبب في ذلك ما استجد من الأمور في هذا الزمن من انتشار الفرق السياسية، وانتشار الوضع على النبي ﷺ.

ويحسن بنا أن نعود إلى قول محمد بن سيرين الذي سبق ذكره، « لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتن قالوا سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل

السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم».

ويمكن القول بأن أسباب السؤال عن الإسناد في هذه المرحلة هي:

أ- ظهور الفرق السياسية في هذه الفترة كظهور فرقة الخوارج والشيعة.

ب- شيوع الوضع واتساع نطاقه على مر الزمن.

وبسبب ذلك أصبح السؤال عن الإسناد ضرورة من ضرورات الدين، وشرطا لقبول رواية الراوي، حتى أن الإمام الزهري اعتبر عدم ذكر الإسناد جرأة على الله تعالى، وعدم مبالاة بدين الله سبحانه وتعالى، واستخفاف بحديث النبي ﷺ، فقد روى الإمام الحاكم بإسناده عن بقية، عن عتبة بن أبي حكيم، أنه كان عند إسحاق ابن أبي فروة، وعنده الزهري؛ قال: فجعل ابن أبي فروة يقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ.

فقال له الزهري: «قاتلك الله يا ابن أبي فروة، ما أجرأك على الله، لا تسند حديثك؟ تحدثنا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة»[1].

وقد توالت النقول عن كبار التابعين في الاهتمام بالإسناد والبحث عنه، ومن ذلك:

أ- ما روي عن سعيد بن المسيب أنه قال: «إني كنت لأسافر مسيرة الأيام والليالي في الحديث الواحد»[2].

---

١ - انظر: معرفة علوم الحديث ٦.

٢ - انظر: المصدر السابق ٨.

ب- ما روي عن أبي العالية الرياجي أنه قال: « كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ، فما رضينا حتى رحلنا إليهم، فسمعناها من أفواههم»[1].

ج- ما روي عن هشام بن عروة أنه قال: «إذا حدثك رجل بحديث فقل عمن هذا؟»[2].

د- ما روي عن الأوزاعي أنه قال: «ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد»[3].

هـ- ما روي عن سفيان الثوري أنه قال: «الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟»[4].

و- ما روي عن محمد بن سيرين أنه قال: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»[5].

ز- ما روي عن شعبة أنه قال: «كل حديث ليس فيه أنبأنا وحدثنا فهو خل وبقل»[6].

هذا بعض ما روي عن العلماء حول أهمية الإسناد والتزامهم به، وقد كان هذا الأمر مدعاة إلى النظر في الحديث من حيث اتصال السند وانقطاعه، حيث

---

١ - انظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٥٦/١.

٢ - انظر: الجرح والتعديل ٣٤/٢.

٣ - انظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٥٧/١.

٤ - انظر: المجروحين لابن حبان ٢٧/١.

٥ - انظر: صحيح مسلم - المقدمة ١٤/١.

٦ - انظر: الكفاية في علم الرواية ٤١٢.

أدى ذلك إلى الوصول إلى مرحلة بحث فيها المروي سنداً ومتنا، وهي المتمثلة في علم علل الحديث.

كما أدى أيضا إلى تأسيس علم الجرح والتعديل، وسوف يأتي الحديث عنه إن شاء الله.

٤- الرحلة في طلب الحديث:

وهي سنة سار عليها التابعون، متبعين في ذلك آثار سلفهم من الصحابة رضوان الله عليهم، والحق أن الرحلة في عهد التابعين كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسؤال عن الإسناد والتثبت منه، فقد كان من الدواعي إلى التثبت من الإسناد والوقوف على صحيحه من ضعيفه الرحلة في طلبه، والوقوف على مصدره الذي خرج منه.

أما عن الوسائل التي استخدمها التابعون لتحقيق هذه الأمور التي أرادوا تثبيتها والتحقق منها، فلا تعدو أن تكون امتداداً للوسائل التي اتبعها الصحابة من أجل التثبت من الحديث، والدقة في نسبته إلى النبي ﷺ.

وكان أن اتسع نطاق المذاكرة في الحديث النبوي والتشديد في أمره.

واستمر التابعون في تدوين السنة، ولكنها اتخذت طابعا رسميا في هذه الفترة متمثلة في أمر عمر بن عبد العزيز بتدوينها، وتكليف واليه على المدينة المنورة أبوبكر بن حزم بجمع السنة، حيث كتب له كتابا يقول فيه: «انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أو سنة ماضية، أو حديث عمرة،

فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب أهله»[1].

وقد نهض العلماء في هذا الأمر وشمروا عن ساعد الجد، وبدؤوا بتصنيف المصنفات، **وكان من أشهرهم:**

١- الإمام محمد بن مسلم بن عبدالله بن شهاب الزهري المتوفى سنة ١٢٤هـ.

٢- الإمام عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج المتوفى سنة ١٥٠هـ.

٣- محمد بن إسحاق المتوفى سنة ١٥١هـ.

٤- معمر بن راشد المتوفى سنة ١٥٣هـ.

٥- سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري المتوفى سنة ١٥٦هـ.

٦- عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي المتوفى سنة ١٥٦هـ.

٧- محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب المتوفى سنة ١٥٨هـ.

٨- الربيع بن صبيح السعدي المتوفى سنة ١٥٨هـ.

٩- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي المتوفى سنة ١٦٠هـ.

١٠- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري المتوفى سنة ١٦١هـ.

١١- الليث بن سعد الفهمي المتوفى سنة ١٧٥هـ.

وغيرهم.

---

١ - انظر: سنن الدارمي ١/١٣٧.

كما اتسع في هذه الفترة نشاط المدارس الحديثية، **وكان أنشطها مدرسة المدينة المنورة، حيث كان فيها سادات التابعين، وفيهم:**

سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي المتوفى سنة ٩٣هـ.

والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق المتوفى سنة ١٠٧هـ.

وسالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب المتوفى سنة ١٠٢هـ.

وعلي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المتوفى في حدود سنة ١٠٠هـ.

وأبوسلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزهري المتوفى سنة ٩٤هـ.

وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة المتوفى سنة ٩٨هـ.

وخارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري المتوفى سنة ١٠٠هـ.

وعروة بن الزبير بن العوام الأسدي المتوفى سنة ٩٤هـ.

وأبوبكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام المتوفى سنة ١٠٧هـ.

وسليمان بن يسار المتوفى سنة ٩٢هـ[1].

ومنهم أيضا:

هشام بن عروة بن الزبير المتوفى سنة ١٤٦هـ.

---

١ - انظر: المجروحين لابن حبان ١/٣٨ - ٣٩، معرفة علوم الحديث ٤٣ - ٤٤.

ويحيي بن سعيد الأنصاري المتوفى سنة ١٤٣هـ.

والإمام الزهري، وغيرهم.

فقد جد هؤلاء في حفظ السنة، والرحلة في طلبها، والتفتيش عنها، والتفقه فيها، ولزموا الدين ودعوة المسلمين، وقد ورثوا الصحابة في حفظ الحديث وتبليغه وبيان فقهه.

ثم يليها مدرسة مكة المكرمة، حيث ظهر فيها أئمة كبار، دار الحديث عليهم، وكانوا المرجع عند الاختلاف، فكان منهم:

عطاء بن أبي رباح المتوفى سنة ١١٤هـ.

ومجاهد بن جبر المتوفى سنة ١٠٢هـ أو بعدها.

وعكرمة مولى ابن عباس المتوفى سنة ١٠٥هـ أو بعدها.

وعمرو بن دينار المكي المتوفى سنة ١٢٦هـ، والذي عرف بثقته وإتقانه للحديث وفقهه.

وعبدا لله بن عبيدا لله بن أبي مليكة المتوفى سنة ١١٧هـ.

وعبدالملك بن جريج وغيرهم.

ويليها مدرسة البصرة، وقد ظهر فيها:

الحسن بن أبي الحسن البصري المتوفى سنة ١١٠هـ.

ومحمد بن سيرين المتوفى سنة ١١٠هـ.

وقتادة بن دعامة الدوسي المتوفى سنة ١١٧هـ.

ثم يليها مدرسة الكوفة، حيث ظهر فيها:

إبراهيم بن يزيد النخعي المتوفى سنة ١٠٤هـ.

وسعيد بن جبير المتوفى سنة ٩٥هـ

وعامر بن شراحيل الشعبي المتوفى سنة ١٠٤هـ.

وسليمان بن مهران الأعمس المتوفى سنة ١٤٨هـ.

وفي ختام الحديث عن خصائص المنهج العلمي في كل من عهد النبوة والصحابة والتابعين يمكن القول بأن المنهج في هذه الفترة كان من أهم سماته وضع القواعد التأصيلية لقوانين منهج المحدثين، فكان بمثابة حجر الأساس الذي قام عليه المنهج في الفترات اللاحقة، حيث كان الغالب على المرحلة الثانية من هذا العلم هو التطبيق العملي لتلك القواعد، وهذه المهمة في الحقيقة كان روادها أهل مدرسة خراسان، والتي أصبحت فيما بعد أنشط مدارس الحديث رواية ونقداً وتدويناً، فقد أخرجت هذه البلاد كبار أئمة الحديث، الذين خدموا هذه السنة بجدهم وصبرهم على البحث، ورحلتهم من أجله إلى أقاصي الأمصار.

وكان من أشهر علمائها، والذي يعد مفخرة من مفاخر الإسلام:

الإمام محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦ هـ، والذي هو بحق إمام الدنيا، وأمير المؤمنين في الحديث، كما عبر عنه الحافظ ابن حجر[1].

---

١ - انظر: تقريب التهذيب ٤٦٨ ترجمة رقم ٥٧٢٧.

ثم تلميذه: الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١هـ.

ثم بقية أصحاب السنن الأربعة أبوداود والترمذي والنسائي وابن ماجة.

ومن بعدهم ابن خزيمة والحاكم والبيهقي.

المبحث الثالث

المرحلة التطبيقية

التحليليةللمنهج العلمي عند المحدثين

كان الكلام فيما سبق متعلقا بالناحية التقعيدية، وهي مرحلة وضع القواعد والأصول لمنهج المحدثين في التعامل مع الحديث النبوي والحفاظ عليه.

وفي هذا القسم سوف يتم تناول الناحية التطبيقية لتلك القواعد.

ومن خلال ما تقدم نستطيع القول بأن قواعد المحدثين عالجت ما يتعلق بالسنة النبوية من خلال جانبين:

أ- الجانب الأول: ما يتعلق بالرواة الذين يمكن قبول رواياتهم.

ب- الجانب الثاني: ما يتعلق بالمتن وقواعد قبوله.

أما الجانب الأول: فهو في الحقيقة يعتمد على ما تقدم تأسيسه، ومن ثم المواصلة فيه، ألا وهو علم الجرح والتعديل، الذي رأينا بوادره في المرحلة التقعيدية من خلال السؤال عن الإسناد، والبحث عن الرواة.

ومن أجل ذلك نجد أن العلماء قد قاموا بوضع الأصول التي يقوم عليها علم

الجرح والتعديل، والتي من خلالها ينظر إلى الرواة الذين تقبل رواياتهم، أو الرواة الذين ردت رواياتهم وأسباب ذلك.

وسوف أتكلم عن علم الجرح والتعديل من خلال الفروع الخمسة التالية:

١- ظهور علم الجرح والتعديل .

٢- أسباب ظهور الجرح والتعديل.

٣- النواحي التي طبقت فيها مناهج الجرح والتعديل.

٤- مقومات العدالة وطرق معرفتها.

٥- أسباب الجرح في الرواة.

أما الجانب الثاني: وهو ما يتعلق بالمتن، فنجد أن قواعد قبول المتن عند المحدثين تعتمد على أصول راسخة قوية، مبنية على قواعد من القرآن الكريم والسنة النبوية، ومراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول

علم الجرح والتعديل

سنتناول المباحث التي تتعلق بالرواة من حيث قبول روايتهم وردها تحت العنوان الذي وضعه علماء الحديث لهذا الموضوع وهو علم الجرح والتعديل .

تمهيد: تعريف علم الجرح والتعديل:

قبل الخوض في دقائق هذا العلم، يحسن بنا أن نذكر حقيقة المراد من علم الجرح والتعديل.

فهو: علم يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول رواياتهم أو ردها.

وهو علم يعتمد أساسا على تتبع أفعال الرواة واختبار أحوالهم[1].

يقول الخطيب البغدادي نقلا عن ابن حاتم الرازي، عندما سئل: ما الجرح والتعديل؟.

قال: «أظهر أحوال أهل العلم، من كان منهم ثقة أو غير ثقة»[2].

وعلى هذا فعلم الجرح والتعديل يهدف إلى بيان مكان العلماء في الرواية والنقل.

---

١ - انظر: الكفاية في علم الرواية ١٤٣.

٢ - انظر: المصدر السابق ٨٢.

الفرع الأول

ظهور علم الجرح والتعديل

فمن المعلوم أن جميع العلوم التي نشأت بعد ازدهار شجرة الإسلام، إنما قامت على أساس القرآن الكريم والسنة النبوية، وأن جميع العلوم التي نقلت فيما بعد إنما كانت بباعث ديني، والهدف منها جميعا خدمة أصلي الإسلام: القرآن الكريم والسنة النبوية، والحفاظ عليهما.

وعلم الجرح والتعديل يعتبر من أهم العلوم في منظومة قواعد الشريعة الإسلامية، ومن الأمور التي اختص بها المسلمون دون غيرهم من الأمم الأخرى. وتنبع أهميته في كون أنه علم ثابت الأصول، شامخ البنيان.

أصول علم الجرح والتعديل:

أولاً : القرآن الكريم:

فأول أصل يعتمد عليه علم الجرح والتعديل هو القرآن الكريم، حيث بين لنا الأساس الذي يقوم عليه.

قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ**﴾[الحجرات: ٦].

فهذه الآية وضحت أول أمر يجب أن يتبه إليه عند سماع الأخبار، وهو أن يكون الراوي ثقة غير فاسق.

ولهذا تواردت أقوال كثير من أئمة الإسلام على وجوب كون الراوي ثقة

حتى يقبل حديثه. **ومن ذلك:**

ما روي عن عقبة بن نافع، أنه قال: «لا تقبلوا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا عن ثقة»[1].

وما روي عن عروة بن الزبير، أنه قال: «إني لأسمع الحديث أستحسنه، فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به، أسمعه من الرجل أثق به، قد حدثه عمن أثق به، وأسمعه من الرجل أثق به قد حُدِّث به عمن لا أثق به»[2].

وما روي عن سعد بن إبراهيم، إنه قال: «لا يحدث عن رسول الله ﷺ إلا الثقات»[3].

وما روي عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، أنه قال: «ثلاث من توديع الإسلام: العصبية، والقدرية، والرواية عن غير ثقة»[4].

ومن هنا يتبين لنا أن الجرح والتعديل يقوم في أساسه على منهج قرآني، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولذلك كان إجماع أهل العلم على عدم قبول الخبر إلا من العدل، وإذا استشكل الأمر فيجب عند ذلك السؤال والاستخبار عن حال الراوي حتى يعرف، وهذا هو ما يفيده قوله تعالى في الآية: «فتبينوا».

---

١ - انظر: الكفاية في علم الرواية ٧٢.

٢ - انظر: المصدر السابق ٧٣.

٣ - انظر: المصدر السابق ٧٣.

٤ - انظر: المصدر السابق ٧٤ - ٧٥.

الأصل الثاني: السنة النبوية:

أما الأصل الثاني الذي ظهر فيه الجرح والتعديل، فهو: السنة النبوية.

فقد روى البخاري بإسناده عن سهل بن سعد رضي الله عنه، قال: «مر رجل على رسول الله ﷺ، فقال: ما تقولون في هذا؟

قالوا: حريّ إن خطب أن ينكح، وإن شفع أن يُشفع، وإن قال أن يستمع له.

قال: ثم مر رجل من فقراء المسلمين، فقال: ما تقولون في هذا؟

قالوا: حري إن خطب أن لا ينكح، وإن شفع أن لا يشفع، وإن قال أن لا يستمع إليه.

فقال رسول الله ﷺ: «هذا خير من ملء الأرض مثل هذا»[1].

وما رواه الشيخان عن عائشة رضي الله عنها، أن رجلا استأذن على النبي ﷺ، فلما رآه قال: بئس أخو العشيرة، وبئس ابن العشيرة. فلما جلس تَطَلّق النبي ﷺ في وجهه وانبسط إليه. فلما انطلق الرجل، قالت له عائشة: يا رسول الله! حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا، ثم تطلقت في وجهه وانبسطت إليه.

فقال رسول الله ﷺ: «يا عائشة! متى عهدتني فاحشا؟ إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة، من تركه الناس اتقاء شره». واللفظ للبخاري[2].

---

١ - انظر: صحيح البخاري - كتاب النكاح - باب الأكفاء في الدين ١٣٢/٩.

٢ - انظر: صحيح البخاري - كتاب الأدب - باب لم يكن النبي ﷺ فاحشا ولا متفاحشا ٤٦٧/١٠، صحيح مسلم- كتات البر والصلة والأدب- باب مداراة من يتقى فحشه ٢٠٠٢/٤.

من هذا يتبين أن النبي ﷺ قد وضع الأساس الذي يجب أن يسير عليه العلماء في تعاملهم مع الرواة، وبين لهم الحد الذي يجب أن يلتزموا به، حيث أن الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم، أو أمر أو نهي، أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس من أهل الصدق والأمانة، فيجب أن يبين حاله، حتى لا يغتر به من لا يعرفه، وحتى يتم التحرز عن رواياته.

ومن خلال هذين الأصلين: القرآن الكريم والسنة المطهرة، نجد أن الصحابة قاموا بتطبيق ما تقرر من القواعد والأصول عند سماعهم للأخبار، وقد مر معنا سابقا بعض الروايات التي تدل على شدة تحريهم عند سماع حديث النبي ﷺ.

عدالة الصحابة:

ولكن مما يجب التنبيه إليه، أن الصحابة رضوان الله عليهم قد ثبتت عدالتهم بنصوص قاطعة من القرآن الكريم، والسنة النبوية، وإجماع العلماء، ولذا فإن قواعد الجرح والتعديل إذا ما أطلقت وقصد تطبيقها فإنما تكون فيمن بعدهم. لأن الطعن في عدالة الصحابة معناه الطعن في دين الله سبحانه وتعالى، حيث أنهم هم الذين نقلوا إلينا هذا الدين بأصليه، فالطعن فيهما يؤدي إلى الطعن في القرآن الكريم، والطعن في سنة النبي ﷺ، ولولا الله سبحانه وتعالى ثم الصحابة، لما وصلتنا أحكام هذا الدين على الوجه الذي هي عليه الآن.

وما ورد عن بعض الصحابة من ردهم على بعض في الروايات فهو ليس من باب الاتهام بالتقول على رسول الله ﷺ، وإنما هو من باب إرشاد من يأتي بعدهم إلى وجوب التوقي والحذر في الرواية عما ينسب إلى النبي ﷺ حتى لا ينسب إليه ما لم يقله.

استخدام التابعين للجرح والتعديل:

وسار التابعون على ما سار عليه أصحاب النبي ﷺ، ففي عهدهم اشتدت الحاجة إلى استخدام الجرح والتعديل، وذلك لما ظهر من الفرق والأحزاب السياسية التي كان لها أسوأ الأثر في تشويه سنة النبي ﷺ، ومحاولة الدس فيها.

المؤلفات في الجرح والتعديل:

وفي نهاية عصر التابعين اتسع نطاق هذا العلم نظراً لكثرة الرواة وكثرة الطلبة الذين أقبلوا على العلم، مما أدى هذا إلى ظهور الحاجة في وجود مصنفات تعنى بهذا الأمر، حتى يتبين حال الراوي، والوقوف على حقيقة ما يروى عنه، فكان أن ألّفت كتب في الرجال على اختلاف أحوالهم، الثقات منهم والثقات.

وإليك نماذج مما صنف في هذا العلم:

١- الضعفاء للإمام يحيى بن معين [١].

٢- الضعفاء للإمام على بن المديني [٢].

٣- الضعفاء للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، وله في ذلك كتابان:

أ- الضعفاء الكبير، ذكره ابن حجر [٣].

ب- الضعفاء الصغير، وهو مطبوع.

---

١ - انظر: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ ٢٠٥.

٢ - انظر: معرفة علوم الحديث ٧١.

٣ - انظر: لسان الميزان ٢٦٧/٣.

٤- الضعفاء والمتروكون، للإمام أحمد بن شعيب النسائي، مطبوع.

٥- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، مطبوع

٦- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، مطبوع.

٧- الكامل في ضعفاء الرجال، للحافظ أبي أحمد بن عدي، مطبوع.

٨- الضعفاء، للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مطبوع.

هذا بعض ما صنف في الضعفاء.

أما في الثقات، فمنها:

١- الثقات والمتثبتون، لابن المديني [١].

٢- الثقات، لأحمد بن عبدا لله العجلي، طبع بترتيب الحافظ نور الدين الهيثمي.

٣- الثقات، لابن حبان البستي، مطبوع.

٤- الثقات، لعمر بن نشران السكري، ذكره الذهبي وابن حجر [٢].

٥- الثقات، لعمر بن أحمد بن شاهين، ذكره حاجي خليفة [٣].

---

١ - انظر: معرفة علوم الحديث ٧١.

٢ - انظر: تذكرة الحفاظ ٩٦٦/٣، لسان الميزان ٢٧٥/٣.

٣ - انظر: كشف الظنون ٥٢٢/١.

المصنفات الجامعة للثقاة والضعفاء فمنها:

١- العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل، مطبوع.

٢- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، مطبوع.

٣- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، مطبوع.

٤- الجرح والتعديل، لأبي الوليد سهل بن خلف الباجي، مطبوع.

٥- التاريخ الكبير، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، مطبوع.

٦- المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان الفسوي، مطبوع.

٧- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف المزي، مطبوع.

الفرع الثاني

أسباب ظهور الجرح والتعديل

كان المقصد الأساس لظهور هذا العلم، هو: صيانة أصول الشريعة الإسلامية، وما يتصل بها، ثم الوصول إلى الحقيقة.

ويمكن أن يقال إن أسباب ظهور هذا العلم ترجع إلى سببين رئيسين:

أ- صيانة الرواية من الوهم والنسيان والعوارض البشرية.

ب- صيانة الرواية من التزيد والوضع والافتئات.

السبب الأول: صيانة الرواية من الوهم والنسيان والعوارض البشرية:

كان الصحابة وكبار التابعين على جانب كبير من الحيطة والتثبت في رواية الحديث، ولذا فقد كان الخطأ فيهم نادراً، ولكن بعد انتشار الإسلام، ودخول أعداد كبيرة من الناس في هذا الدين، وكان فيهم العربي وغيره، وجد عند ذلك من يلحن في الحديث ويغلط فيه، **وذلك يتبين في النقاط التالية:**

١- في عصر أوساط التابعين وجد جماعة من الرواة يرفعون الموقوف والمرسل.

٢- وجود جماعة ثقات اختلطوا في آخر أعمارهم حتى لم يكونوا يعقلون ما يحدثون، فاختلط حديثهم السقيم بالصحيح، كليث بن أبي سليم [١].

٣- وجود جماعة من المحدثين جمعوا الحديث ورحلوا فيه، إلا أنهم فقدوا ما جمعوه، فاختلط عليهم الحديث، ولم يميز حديثه من حديث غيره، كعبدالله بن لهيعة [٢].

٤- وجود جماعة من المحدثين امتحنوا إما بابن سوء، أو ورّاق سوء، أو جار زائغ، فوضعوا عليهم الأحاديث، ولم يتنبهوا لذلك الأمر، كسفيان بن وكيع بن الجراح [٣].

السبب الثاني: صيانة الرواية من التزويد والوضع:

فهو راجع إلى العدالة في الرواية والنقل، وذلك بسبب انتشار حركة الوضع والاختلاق في الحديث والتاريخ، وسقوط عدالة كثيرين ممن انتسبوا إلى العلم، **ويتبين ذلك من خلال مقاصد الوضاعين، وأهمها:**

١- **الفتن السياسية:** حيث أدى ذلك إلى ظهور الأحزاب السياسية، وانقسام الناس، مما جعل بعض ضعاف النفوس منهم يقدم على الوضع، كما حصل من الشيعة الذين كانت لهم اليد الطولى في بث الأحاديث المكذوبة على النبي ﷺ.

---

١ - انظر: المجروحين من المحدثين ١/٦٨.

٢ - انظر: تقريب التهذيب ٣١٩ ترجمة رقم ٣٥٦٣.

٣ - انظر: المجروحين من المحدثين ١/٧٧.

٢- **الخلافات الكلامية والبدع:** حيث كانت متزامنة مع ظهور الأحزاب السياسية، فقذ ظهرت فرقة القدرية، والمرجئة، والجهمية، والمجسمة، والمعطلة، والقائلون بخلق القرآن، وكانت كل واحدة منها تحاول الانتصار لرأيها، ولم يكن أمامها إلا اختلاق الأحاديث.

٣- **الزندقة:** والزنديق هو من يتستر بالإسلام ويضمر له ولأهله العداء. وقد كان وجودهم في الحقيقة منذ زمن النبي ﷺ، وكان يطلق عليهم المنافقون.

ولكن هؤلاء لم يكن لهم أي أثر زمن النبي ﷺ، ولكن بعد ذلك وبخاصة في مطلع الخلافة العباسية كثروا، واتخذوا أبعاد كثيرة لستر أنفسهم، فكان منهم الشعراء والأدباء والظرفاء والفقهاء والثوار والمتمردون.

وكان هدف الزنادقة الأساس هو: تقويض الوحدة الجامعة بين المسلمين، والتي تقوم في أساسها على هذا الدين العظيم.

وكان من وسائلهم في هذا الأمر:

أ- دخول المدن والتشبه بأهل العلم، لإخفاء حقيقتهم عن الناس.

ب- وضع الأحاديث وإلصاقها بالعلماء لإيقاع الشك والريب حولهم.

جـ- بعث القومية والشعوبية والترويج لها.

ومن أبرز من قام بذلك: عبدالكريم بن أبي العوجاء، ومحمد بن سعيد الشامي المصلوب، والحارث الكذاب.

فمثلا عبدالكريم بن أبي العوجاء، لما قدّم لتضرب عنقه، قال: «والله لقد

وضعت فيكم أربعة آلاف حديث، أحرّم فيها الحلال، وأحل الحرام»[1].

يقول الإمام عبدالقاهر البغدادي عنه: «جمع بين أربعة أنواع من الضلالة:

أحدها: أنه كان يرى في السر دين المانوية من الثنوية.

والثاني: قوله بالتناسخ.

والثالث: ميله إلى الرافضة في الإمامة.

والرابع: قوله بالقدر في أبواب التعديل والتجوير»[2].

وهناك أسباب أخرى نضرب عن ذكرها، لأنها كلها لا تعدو أن تكون من باب العداء للإسلام، ومحاولة تشويهه والدس فيه.

ونتيجة لما تقدم ذكره، كان لابد من الوقوف بوجه هذا الزحف الفاجر، وهذا لا يتم إلا ببيان الحق، فكان علم الجرح والتعديل بحق هو رائد هذه الحملة التطهيرية، حيث واكب هذه الحركات الخبيثة، ووقف في طريقها، وكشف زيفها، وبين بطلان حجتها، ونخل أحاديثها، فميز بين النقي من سنة المصطفى، وبين الغث من هذا المكذوب المزيف، وأدنى نظرة في كتب الموضوعات تبين لك.

---

١ - انظر: لسان الميزان ٥١/٤.

٢ - انظر: الفرق بين الفرق ٢٧٣.

الفرع الثالث

النواحي التي طبقت فيها مناهج الجرح والتعديل

لقد مر معنا فيما سبق أن الغرض من نشأة علم الجرح والتعديل هو إحقاق الحق وتثبيت الصدق، ومن هذا المنطلق وجدنا أثر هذا العلم في جميع العلوم والفنون العلمية، لأنه نابع من نفسية الأمة التي تنقل وتتقبل العلوم، وهذه النفسية مرتبطة ارتباطا كاملا بتصورها عن الإنسان والكون والحياة.

ونظراً لحرص المسلمين على نقل الفكرة كما انطلقت من صاحبها، فقد ترعرع هذا العلم ونشأ بدون أي وجه للمواربة أو المحاباة، فأصبح ميزانا توزن فيه الرجال والأفكار.

ومن أبرز العلوم التي طبقت فيها مناهج الجرح والتعديل:

١- القراءات القرآنية.

٢- السنة بمختلف فنونها.

٣- القضاء والأحكام والشهادات لدى القاضي.

٤- التاريخ.

٥- اللغة والأدب.

١- القراءات القرآنية:

كان المسلمون يتلقون القرآن عن رسول ا لله ﷺ، وانتقل النبي ﷺ إلى جوار ربه وقد بلّغ القرآن كاملا غير ناقص، خالصا غير مشوب، فقد شدد النبي ﷺ في بداية أمره على ضرورة عدم خلط القرآن بشيء من كلامه أو كلام الآخرين، حيث جاء في الحديث الذي رواه مسلم من طريق أبي سعيد الخدري رضي ا لله عنه أنه قال: قال رسول ا لله ﷺ: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج»[١].

وكان القرآن مفرقا في العسب واللخاف، حتى كانت خلافة أبي بكر، حيث وجه زيد بن ثابت إلى جمع القرآن في الصحف، وبقي هكذا حتى خلافة عثمان رضي ا لله عنه، حيث نقل له حذيفة بن اليمان اختلاف المسلمين في قراءة القرآن وبخاصة أهل العراق والشام، فكان أن دون القرآن في المصاحف.

ولما انتشرت الفرق، وظهرت البدع، حاول هؤلاء المبتدعون تحريف القراءة بما يوافق معتقداتهم، كما هو الحال عند المعتزلة، في قوله تعالى: «وكلم ا لله موسى تكليما» حيث كانوا يقرؤونها بنصب الهاء، عند ذلك وجد المسلمون أنه من الضرورة بمكان أن يجتمع المسلمون على قراءة أئمة ثقات، مشهورين بالثقة والأمانة، وحسن الدين، وكمال العلم، مع اشتهار أمرهم وإجماع أهل مصرهم على عدالتهم فيما نقلوا، والثقة فيما قرأوا[٢].

ثم لما تفرق القرّاء في البلاد، وكثر الاختلاف، وعسر الضبط، واشتبه متواتر

---

١ - انظر: صحيح مسلم - كتاب الزهد والرقائق - باب التثبت في الحديث ٤/٢٢٩٨.

٢ - انظر: محاسن التأويل ١/٢٩٥.

القراءات بآحادها، ومشهورها بشاذها، وضع الأئمة لذلك ميزانا يرجع إليه، ومعياراً يعوّل عليه، وهو: السند، والرسم، والعربية.

وفي هذا يقول ابن الجزري: «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي تنزل بها القرآن»[1].

وكان هذا الميزان هو ضابط التعديل والتجريح في قبول القراءات القرآنية، ونتج عنه أن كل قراءة اختل فيها ركن من هذه الأركان الثلاثة، فهي قراءة ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة.

ولهذا وجدنا أن الاعتماد في القراءة الصحيحة يكون راجعا إلى صحة السند، لأن الاعتماد في نقل القرآن الكريم على حفظ القلوب والصدور، لا على حفظ المصاحف والكتب.

والمقصود بصحة الإسناد عند القرّاء، هو بعينه ما عناه علماء الحديث. يقول ابن الجزري: «وقولنا: صح سندها؛ فإنا نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط، عن مثله، كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط، أو مما شذ بها بعضهم»[2].

لقد نشأ عن هذه الحركة العلمية والتعديل والتجريح في القراءات أن قسمت القراءات كما قسم الحديث، وإن لم تتوسع توسعه، **فقد قسم العلماء القراءات إلى**

---

١ - انظر: النشر في القراءات العشر ٩/١.

٢ - انظر: المصدر السابق ١٠/١.

أنواع، وحصروها في ستة:

١- المتواترة.

٢- المشهورة: وهي ما صح سندها، ووافق العربية، وأحد المصاحف العثمانية، واشتهرت عند القرّاء.

٣- ما صح سندها وخالفت الرسم أو العربية.

٤- الشاذة: وهي ما لم يصح سندها.

٥- الموضوعة: وهي ما ينسب إلى قائله من غير أصل.

٦- المدرجة: وهي ما زيد في القراءات على وجه التفسير.

٢- أما في جانب السنة النبوية:

فهو الجانب الثاني الذي طبقت فيه مناهج الجرح والتعديل، وهو أبرز الميادين التي استخدم فيها، فمن السنة النبوية انبثق هذا العلم، وفي رحابها استوى واعتدل، وبفضل الله ثم بفضل رجالها أصبح هذا العلم قائما بين العلوم. **وهذا يعود إلى عدة أسباب:**

أ- أن السنة في غالبها نقلت عن طريق الآحاد، مع وجود كثير من ذوي الأغراض الذين وجدوا في السنة مجالا رحبا لتأييد آرائهم.

ب- وجود من يخطئ في النقل والرواية، مع عدم وجود من يرده.

جـ- أن علماء السنة هم الذين وضعوا شروط الجرح والتعديل تشدداً في أخذ الأحكام من مصدريهما.

وعن أثر هذا العلم في السنة، سوف نؤجله إلى النقطة التالية عند الكلام على العدالة والجرح.

٣- أما في الجانب التاريخي:

فعندما بدأ المسلمون بالعناية بجمع الحديث، كانت سيرة النبي ﷺ وصفته تنقل كما ينقل الحديث الشريف، لأنها مصدر أحكام كغيرها.

وقد بدأ التأليف في السيرة في مرحلة مبكرة جداً، ووجد عند ذلك أئمة أجلاء من أئمة الحديث من طبقة التابعين، أمثال أبان بن عثمان بن عفان، وعروة بن الزبير بن العوام، وشرحبيل بن سعد، ووهب بن منبه.

وكان هؤلاء على قمة من اتصف بالثقة والحفظ والمكانة.

ثم جاءت طبقة أخرى بعد هؤلاء أمثال عبدالله بن أبي بكر بن حزم، وعاصم بن عمر بن قتادة، وابن شهاب الزهري، الذي عده الذهبي أعلم الحفاظ[1].

واستمر النقل جيلا بعد جيل حتى كان أبومخنف لوط بن يحيى، وكان من المتشيعين، فقد ألف كثيراً من الكتب التي دار أغلب ما فيها في العهد الأموي، وكان يكتب بعقل شيعي متعصب. ومن هنا بدأ الجرح في التاريخ بشكل بارز، وأول ما وجه إليه هو الإسناد الذي تروى به الأخبار.

ثم تلا أبي مخنف عدد ممن صنف في السيرة من ذوي الميول الشيعية، كسيف بن عمر المدائني، وهارون بن حاتم التميمي البزار.

وكان من أثر الجرح والتعديل في مجال السيرة، أن روايات الثقات أصبحت

---

١ - انظر: تذكرة الحفاظ ١/١١١.

محط عناية الرواة والنقلة، وانتشرت الأخبار التي رووها، وبالمقابل فقد أهمل التجريح كتب وأخبار كثيرين ممن لم يكونوا من الثقات.

فابن إسحاق إمام في المغازي والأيام، ولكنه ليس بحجة في الحلال والحرام[1].

ومحمد بن عمر الواقدي، كان واسع العلم بالتاريخ، ولكنه ضعيف في الحديث، ويقول عنه ابن حجر: «متروك مع سعة علمه»[2].

وأبو مخنف لوط بن يحيى، أخباري متروك [3].

وغيرهم، حتى عهد الطبري والبلاذري والمسعودي.

وكانت المؤلفات على اختلاف أنواعها ومشاربها تنقل الأحاديث بالإسناد، التي هي طريقة الرواية لكل شيء في ذلكَ العصر، وكان التعديل والتجريح أول ما ينصب على رجال السند، سواء المؤلف أو من فوقه.

كما كان منصبا على الثقة أو عدمها، والضبط أو عدمه، والعصبية والتحيز ودورها على المصنف.

كما كان التشدد في الرواية والسماع، فلا تقبل رواية الراوي عن الصحف، وإنما اشترطوا فيه أن يكون شاهد عيان لما يروي.

والارتباط الوثيق، والتشابه الكبير بين مناهج المحدثين ومناهج المؤرخين، يعود سببه إلى أن أكثر المؤرخين في العصور الأولى كانوا من المحدثين، ولذلك كانت

---

١ – انظر: المصدر السابق ١/١٧٣.

٢ – انظر: تقريب التهذيب ٤٩٨ ترجمة رقم ٦١٧٥.

٣ – انظر: لسان الميزان ٤/٤٩٢.

شروطهم في المؤرخ مشابهة لشروط المحدثين في الرواة، والتي هي: العدالة مع الضبط التام، الناشئ عن مزيد الإتقان والتحري، سيما فيما يراه في كلام كثير من جهلة المعتنين بسير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام [١].

وقد فصل الإمام تقي الدين السبكي الشروط التي ينبغي توافرها في المؤرخ، وهي:

١- الصدق.

٢- اعتماد اللفظ دون المعنى عند النقل.

٣- أن لا يكون المنقول قد أخذ أثناء المذاكرة، ثم كتب بعد ذلك.

٤- أن يسمى المنقول عنه [٢].

ويشترط فيمن يترجم له المؤرخ من عند نفسه شروطا، هي:

١- أن يكون عارفا بحال صاحب الترجمة، علما ودينا وغيرهما من الصفات، وهذا عزيز جداً.

٢- أن يكون حسن العبارة، عارفا بمدلولات الألفاظ.

٣- أن يكون حسن التصور.

٤- أن لا يغلبه الهوى [٣].

---

١ - انظر: الإعلان بالتوبيخ ١٠٧.

٢ - انظر: قاعدة في المؤرخين ٦١.

٣ - انظر: المصدر السابق ٦٣ - ٦٤.

ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، أن التشدد الواقع عند المحدّثين، لم يكن موجوداً عند المؤرخين، بل حصل تساهل عند المؤرخين في الرواية عن بعض الضعفاء. والسبب في ذلك: أن الحديث تترتب عليه الأحكام الشرعية، بينما التاريخ لا يترتب عليه هذا.

٤- أما في جانب الحكم والقضاء:

فبما أن الغاية من القضاء في الإسلام إقامة حدود ا لله، وإحقاق الحق، وإزالة أسباب الشحناء والبغضاء من المجتمع، ولايتم ذلك إلا بإيصال الحقوق إلى أهلها، ولإيصال هذا الحق لابد من سلوك السبل التي تؤدي إليه، بشرط أن تكون منسجمة مع ما قررته قواعد الشريعة الإسلامية، من الالتزام بالحق، والبعد عن الحيف.

وبما أن إزالة الخلاف بين المتخاصمين يقوم على البينة، ولابد أن تكون صحيحة صادقة، وغالبا ما تكون البينة عبارة عن شهود الواقعة، فعن طريق الشهود يتم إثبات الحق لأحد المدعين.

وهؤلاء الشهود لابد من توافر شروط قبول الشهادة فيهم، وهي:

١- أن يكون الشاهد عدلا مُرضياً، لقوله تعالى: ﴿ **وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ** ﴾ [الطلاق: ٢]

٢- التيقظ.

٣- الحرية.

وتتفق قواعد الجرح والتعديل مع قواعد القضاء في الشرطين الأولين، أم الثالث فهو شرط خاص بالقضاء فقط دون الرواية.

وعلى هذا فمبنى العدالة والتيقظ -وهو الضبط عند المحدثين- على الجرح والتعديل، وبغيره لا يمكن معرفة حال الشاهد، ولهذا كانت الحاجة إلى ما يسمى بالمزكين[1].

ويدل على ذلك ما رواه الخطيب البغدادي بإسناده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أن رجلا شهد عنده بشهادة، فقال له: لست أعرفك، ولا يضرك ألا أعرفك، ائت بمن يعرفك»[2].

٥- أما في جانب اللغة والأدب:

فقد ظهرت الحاجة ماسة إلى جمع اللغة وتدوينها خدمة للدين ومحافظة عليه. وقد انعكس منهج المحدّثين على اللغة والأدب، وطبق اللغويون هذا المنهج بما يتفق وموضوعهم، وكانت مهمتهم الأولى جمع اللغة التي نطق بها العرب وتحديد معانيها.

ومن أجل ذلك وضع اللغويون أسسا ساروا على أساسها من أجل ذلك، وهي:

١- الرحلة إلى البادية والسماع المباشر من أهلها، وقد عرف هذا عن عدد من علماء اللغة كالنضر بن شميل المازني، حيث روي عنه أنه قال: «أقمت بالبادية أربعين سنة»[3].

٢- تحديد مصادر المادة، وهي:

أ- القرآن الكريم.

ب- أحاديث الرسول ﷺ.

---

١ - انظر: الفروق للقرافي ٤/١، فتح الباري ٢٦٥/٥ - ٢٦٦.

٢ - انظر: الكفاية في علم الرواية ١٤٤.

٣ - انظر: نزهة الألباء ٨٥.

جـ- الآثار العربية في العصر الجاهلي والعصور الإسلامية الأولى[1].

٣- ذكر السند في الروايات، ومن أبرز من التزم بذلك ابن قتيبة الدينوري في كتابه المعاني الكبير، حيث استخدم الإسناد في معظم أخبار الكتاب[2].

ولكن الناظر في كتب علماء اللغة يجد أنهم لا يسيرون على وتيرة واحدة في التزام الإسناد إلى حد ما، كدليل على صحة مضمون الخبر المروي.

وإذا كان الخبر أدبيا خالصا، ومرويا للاستشهاد على صحة قضية لغوية أو أدبية، التزموا الإسناد أيضا في الرواية والنقد.

وإذا كان الخبر أدبيا خالصا، والغرض من روايته التسلية والاقناع، لم يلتزموا بذكر الإسناد غالبا.

وإذا كانت القضية اللغوية من النوع الشائع العام، فإنهم لا يلتزمون بذكر الإسناد، وذلك إشارة إلى قبولها والإجماع عليها[3].

٤- تحديد الزمن الذي تكون اللغة صالحة للاحتجاج بها، وهي نهاية القرن الثاني الهجري لفصحاء الحضر، وأواسط القرن الرابع لفصحاء البادية[4].

٥- تحديد طرق ثبوت اللغة، وهي خمسة:

أ- ثبوت ذلك عن العرب بسند صحيح يوجب العمل.

---

١ - انظر: فقه اللغة ١٧٠.

٢ - انظر: منهج النقد التاريخي الإسلامي ٢٣٩.

٣ - انظر: المصدر السابق ٢٥٠ - ٢٥١.

٤ - انظر: فقه اللغة ١٧٢.

ب- عدالة الناقلين، كما تعتبر عدالتهم في الشرعيات.

جـ- أن يكون النقل عمن قوله حجة في أصل اللغة.

د- أن يكون الناقل سمع منهم حسا، أما بغيره فلا.

هـ- أن يسمع من الناقل حسا[1].

٦- وضع شروط لقبول رواية اللغوي، وهي كما عبر عنها ابن الأنباري، ونقلها عنه السيوطي: «يشترط أن يكون ناقل اللغة: عدلا -رجلا أو امرأة، حراً كان أو عبداً- كما يشترط في نقل الحديث، لأنه بها تتم معرفة تفسيره وتأويله، فاشترطوا في نقلها ما اشترط في نقله، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله، وإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله»[2].

ومن خلال ما تقدم نلاحظ مدى تأثر علماء اللغة بمنهج المحدثين في الجرح والتعديل، ولكنهم لم يكونوا على نفس الدرجة من التشدد والتحري عند علماء الحديث.

ولكن مما يجب التنبه إليه أن هناك مفارقة جوهرية بين علماء كل من الفريقين في تطبيق قواعد الجرح والتعديل، فالمحدثون يقدمون الجرح على التعديل إذا اجتمعا في راوي الحديث، أما اللغويون فيأخذون برواية من عدله لا من جرحه.

---

١ - انظر: المزهر في علوم اللغة ١/٥٨.

٢ - انظر: المصدر السابق ١/١٣٨.

الفرع الرابع

مقومات العدالة وطرق معرفتها

أولاً: مقومات العدالة:

تواردت أقوال العلماء التي تتحدث عن الميزان الذي تقاس به العدالة، ومتى يمكن أن يحكم على الراوي بأنه عدل.

فمن ذلك:

ما روي عن إبراهيم النخعي أنه قال: «كان يقال: العدل بين المسلمين من لم يظهر فيه ريبة».

وفي رواية عنه: «العدل في المسلمين من لم يظن به ريبة»[1].

ما روي عن ابن المبارك عندما سئل عن العدل، قال: «من كان فيه خمس خصال: يشهد الجماعة، ولا يشرب هذا الشراب، ولا تكون في دينه خربة، ولا يكذب، ولا يكون في عقله شيء»[2].

ونقل الخطيب البغدادي عن أبي بكر بن الطيب أنه قال: «والعدالة المطلوبة في صفة الشاهد والمخبر، هي العدالة الراجعة إلى استقامة دينه، وسلامة مذهبه،

---

١ - انظر: مصنف عبد الرزاق ٣١٩/٨، الكفاية في علم الرواية ١٣٧.

٢ - انظر: الكفاية في علم الرواية ١٣٧.

وسلامته من الفسق وما يجري مجراه».

وقال: «إن العدل هو من عرف بأداء فرائضه ولزوم ما أمر به، وتوقى ما نهي عنه، وتجنب الفواحش المسقطة، وتحرى الحق والواجب في أفعاله ومعاملته، والتوقي في لفظه مما يثلم الدين والمروءة، فمن كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنه عدل في دينه، ومعروف بالصدق في حديثه»[1].

وبناء على ذلك نجد أن مقومات العدالة تقوم على الأمور التالية:

١- الإسلام: فلا تقبل رواية الكافر بالإجماع، وفي ذلك يقول الرازي: «الكافر الذي لا يكون من أهل القبلة أجمعت الأمة على أنه لا تقبل روايته، سواء علم في دينه المبالغة في الاحتراز عن الكذب أو لم يعلم»[2].

٢- البلوغ: قال القاضي عياض: «لا يصح الأخذ عن الصغير ومن لم يبلغ»[3]. واشتراط البلوغ، لأنه مناط تحمل المسئولية، والتزام الواجبات وترك المحظورات، لقوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يشب، وعن المعتوه حتى يعقل»[4].

٣- العقل، لأنه لا بد منه لحصول الصدق، وضبط الكلام. وفي ذلك يقول الخطيب البغدادي: «حال الراوي إذا كان طفلا أو مجنونا دون حال الفاسق من المسلمين، وذلك لأن الفاسق يخاف ويرجو ويتجنب ذنوبا ويعتمد قربات، وكثير

---

١ - انظر: المصدر السابق ١٣٩.

٢ - انظر: المحصول في علم أصول الفقه ٣٩٦/٤.

٣ - انظر: الإلماع في أصول الرواية وتقييد السماع ٦٢.

٤ - انظر: سنن الترمذي - كتاب الحدود - باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد ٤٣٨/٤.

من الفساق يعتقدون أن الكذب على رسول الله ﷺ والتعمد له ذنب كبير وجرم غير مغفور، فإذا كان خبر الفاسق الذي هذه حاله؛ غير مقبول، فخبر الطفل والمجنون أولى بذلك، والأمة مع هذا مجتمعة على ما ذكرناه، لا نعرف بينها خلافا فيه»[1].

٤- السلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة:

والفسق في اصطلاح علماء الشرع: «ارتكاب المسلم كبيرة أو صغيرة مع الإصرار عليها. فالمسلم المرتكب الكبيرة أو المصر على الصغيرة يسمى فاسقا»[2].

وعلى عدم قبول رواية الفاسق، أجمع العلماء، نقل ذلك عن جماعة من الصحابة والتابعين والأصوليين والمعتزلة والأباضية[3].

ولكن العلماء فرقوا بين نوعين من الفسق:

أ- الفسق بسبب بدعة.

ب- الفسق بسبب معصية.

فأما أصحاب النوع الأول، فالأكثر على قبول روايتهم، بشرط أن لا يكون الراوي ممن يذهب إلى تحليل الكذب، وقد قبل المحدثون رواية الشيعة والنواصب

---

١ - انظر: الكفاية في علم الرواية ١٣٥.

٢ - انظر: منهج النقد عند المحدثين ٣١.

٣ - انظر: الكفاية في علم الرواية ٧٢ - ٧٥، أصول السرخسي ٣٤٦/١، المعتمد في أصول الفقه ١٣٤/٢، منهج النقد عند المحدثين ٣٣
(نقلا عن طلعة الشمس ٣٤/٢)، المجروحين من المحدثين ٧٩/١.

والمرجئة والمعتزلة والخوارج وغيرهم، والأمثلة على هذا كثيرة، نذكر منها:

١- عاصم بن ضمرة، ثقة شيعي [١].

٢- محمد بن راشد، ثقة، وكان قدريا [٢].

٣- القاسم بن معن المسعودي، ثقة يذهب إلى شيء من الإرجاء [٣].

٤- إبراهيم بن طهمان، ثقة تكلم فيه للإرجاء [٤].

٥- أبان بن تغلب، ثقة تكلم فيه للتشيع [٥].

٦- محمد بن عمران أبوعبيدالله المرزباني، صدوق، لكنه معتزلي جلد [٦].

يقول الشيخ أحمد شاكر:

«العبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته، والثقة بدينه وخلقه، والمتتبع لأحوال الرواة يرى كثيراً من أهل البدع موضعا للثقة والاطمئنان، وإن رووا ما يوافق رأيهم» [٧].

أما النوع الثاني، فقد أشرنا إلى إجماع العلماء على عدم قبول روايتهم

١ - انظر: المغني في الضعفاء ١/٤٥٦.

٢ - انظر: المصدر السابق ٢/١٩٣.

٣ - انظر: ميزان الاعتدال ٢/٣٥٨.

٤ - انظر: تقريب التهذيب ٩٠، ترجمة رقم ١٨٩.

٥ - انظر: المصدر السابق ٨٧ ترجمة رقم ١٣٦.

٦ - انظر: المغني في الضعفاء ٢/٢٤٩.

٧ - انظر: الباعث الحثيث ١٠٠.

وإسقاط عدالتهم. أما ما يتعلق بخوارم المروءة، فهذه يرجع في معرفتها إلى العرف.

ثانياً: طرق معرفة العدالة:

فهي في الحقيقة تقوم على أمور، ترجع في حاصلها إلى أمرين اثنين، هما:

أ- اختبار حال الراوي.

ب- التزكية.

الأول: اختبار حال الراوي:

فإن معرفة حال الراوي لا سبيل إليها إلا بالرجوع إلى أقوال العارفين به، وتتبع أفعاله، حتى أنه من شدة التحري عن الراوي يظن المسؤولُ أن المسؤولَ عنه خاطب يريد الزواج، وفي ذلك يقول الحسن بن صالح: «كنا إذا أردنا أن نكتب عن الرجل سألنا عنه، حتى يقال لنا: أتريدون أن تزوجوه؟»[1].

وقد اختلفت وجهات النظر حول اختبار حال الراوي، ومتى يحكم له بالعدالة؟.

فذهب العراقيون إلى أن العدالة هي: إظهار الإسلام، وسلامة المسلم من فسق ظاهر، فمتى كانت هذه حاله، وجب أن يكون عدلا[2].

وذهب الجمهور إلى أنه يجب الاستظهار في البحث عن عدالة الرواة، لأن

---

١ - انظر: الكفاية في علم الرواية ١٥٥.

٢ - انظر: المصدر السابق ١٤١.

العدالة شيء زائد على ظهور الإسلام، يحصل بتتبع الأفعال واختبار الأحوال [1].

الثاني : تزكية الراوي والموضوعات التي بحثها العلماء في هذه المسألة:

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى ما يسمى بـالمزكي، وهـو الـذي يخبر عـن حـال المخبر عنه وهو الأمر الثاني الذي بواسطته تعرف العدالة.

وفي التزكية عدة أمور بحثها العلماء:

١- العدد الذي تحصل به التزكية.

٢- الشروط التي يجب أن تتوافر في المزكي.

٣- اللفظ الذي يفيد التزكية.

١- العدد الذي تحصل به التزكية: اختلفت فيه آراء العلمـاء إلى عـدة أقـوال هي:

١- مذهب أكثر فقهاء أهل المدينة، والمرجح عنـد الشـافعية والمالكيـة، وقـول محمد ابن الحسن من الحنفية، واختيار الطحاوي، أنه لا يقبـل في التزكيـة إلا قـول رجلين. لأن التزكية صفة تحتاج في ثبوتها إلى عدلين [2].

٢- مذهب الباقلاني، أنه يكتفي بتزكية الواحد، لأن التزكية بمثابة الخبر.

٣- مذهب الإمام فخر الدين والسـيف الآمـدي الاكتفـاء بتزكيـة الواحـد في

---

١ - انظر: المصدر السابق ١٤٣.

٢ - انظر: المحصول في أصول الفقه ٤٠٨/٤، الكفاية في علم الرواية ١٦٠، تدريب الـراوي ٣٠٨/١.

الرواية دون الشهادة، وهو الذي عليه الخطيب البغدادي، ورجحه ابن الصلاح[1].

وهذا الرأي عائد إلى ثبوت خبر الواحد ووجوب العمل به، وبناء عليه فإن تعديل الواحد مقبول، لأن مبدأ ثبوت الخبر أهم والعمل به آكد من ثبوت أمر التزكية. وما دام قد قبل خبر الواحد، فمن باب أولى وجوب قبول تزكيته[2].

٢- الشروط التي يجب توافرها فيمن يتصدى لهذه المهمة، فقد بينها العلماء بيانا واضحا بما لا يدع مجالا للمحاباة أو المواربة، بحيث أنهم وضعوا شروطا تكاد تكون معجزة لمن يريد أن يخوض في هذا الأمر.

وهذه الشروط هي:

١- العدالة.

٢- المعرفة بأسباب الجرح والتعديل.

٣- أن يكون منصفا ناصحا، لا أن يكون متعصبا ومعجبا بنفسه.

٤- الخبرة الكاملة بالحديث، وعلله، ورجاله[3].

والسبب في ذلك، أن المزكي -المعدل- إن كان ممن يقبل قوله ويعتمد، فإنه سوف ينبني عليه ثبوت أحكام شرعية، وذلك لما تقدم أن الراوي إذا كان عدلا، وثبتت عدالته وثقته، فإن هذا يعد تصحيحا للحديث الذي يرويه، وإذا حكم

---

١ - انظر: الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ١١١ - ١١٢، علوم الحديث لابن الصلاح ٩٨ - ٩٩.

٢ - انظر: الكفاية في علم الرواية ١٦١.

٣ - انظر: الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ٦٧ - ٦٩.

بالصحة على الحديث وثبت ذلك، وجب العمل بـه، ومـن أجـل ذلـك اشـترطت هذه الشروط زيادة في الحيطة والحذر، حتى لا يتجرأ ويتطاول على هذا الأمر من ليس من أهله.

٣ـ اللفظ الذي تحصل به التزكيـة، فقـد أوضـح ذلـك الخطيـب البغـدادي في كتابه، عندما نقل قول ابن الطيب في هذا، حيـث قـال: «والـذي يجـب عندنـا في هذا الباب، أن يأتي المعدل من اللفظ في التعديل ما يتبـين بـه كونـه عـدلا مقبـول الشهادة، فأي قول أتى به من ذلك، يأتي على معنى قوله: إنه عدل رضا، وعـدل مقبول الشهادة، قبل، وأجزأت تزكيته»[1].

١ - انظر الكفاية في علم الرواية ١٤٧.

الفرع الخامس

أسباب الجرح في الرواة

بعد أن انتهينا من الكلام على العدالة وما يتعلق بها، نستطيع القول إن ما وضعه العلماء من القواعد والشروط التي يجب أن يسير عليها المعدل، هي ذاتها التي يجب أن يسير عليها الجارح، وقد ألمحنا فيما مضى إلى بعض الأمور التي تجعل الراوي مجروحا، وذلك إما بالنص عليها، أو بمعرفة الضد فيها.

وسأعرض لهذه الأسباب على سبيل الإيجاز، وسوف اقتصر في ذلك على الأسباب الجارحة في العدالة، إذ في الحقيقة هي التي يجب أن يعيها من يعمل في مجال العلوم الشرعية خصوصا، ومن يعمل في غيرها على العموم، لأنها من الأمور المخلة بدين الإنسان المسلم، ولأن المسلم محفوظ الكرامة، مصان الشرف، فلا يمكن لأحد الاعتداء عليه، إلا إذا أتى بما يستوجب ذلك.

وقد حدد العلماء الأمور التي تستوجب الطعن في الراوي، إذا ما وجدت فيه، فإن عدالته عندئذ تعتبر ساقطة، وهذه الأمور هي:

١- الكذب:

وهو في اصطلاح المحدثين: أن يفتري أحد على رسول الله ﷺ قولا أو فعلا. فمن ثبت عليه الكذب ولو مرة واحدة فمذهب كثير من العلماء رد حديثه وإن تاب، فقد روي عن الإمام أحمد أنه سئل عن محدث كذب في حديث واحد، ثم تاب ورجع، قال: «توبته فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يكتب حديثه أبداً».

وروي عن عبدالله بن المبارك أنه قال: «من عقوبة الكذاب أن يرد عليه صدقه».

وروي عن رافع بن أشرس أنه قال: «كان يقال: إن من عقوبة الكذاب أن لا يقبل صدقه»[1].

أما إذا كان الراوي ممن يكذب في أحاديث الناس، ولا يكذب على النبي ﷺ، فقد ذهب غير واحد من العلماء، منهم مالك بن أنس، حيث قال: «لا تأخذ العلم من أربعة، **وخذ ممن سوى ذلك:**

لا تأخذ من سفيه معلن بالسفه، وإن كان أروى الناس.

ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جرب ذلك عليه، وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول ا لله ﷺ.

ولا من شيخ له هوى يدعو الناس إلى هواه.

ولا من شيخ له فضل وعبادة، إذا كان لا يعرف ما يحدث»[2].

٢- الفسق والسفه والبدعة:

وقد قدمنا المراد بالفسق في اصطلاح علماء الشرع، وهو: «ارتكاب المسلم كبيرة أو صغيرة مع الإصرار عليها.

فالمسلم المرتكب الكبيرة، أو المصر على الصغيرة يسمى فاسقا».

وقد قدمنا الآراء في حكم رواية الفاسق، والمراد بالفسق الذي ترد به الرواية، وأنواع البدعة،ومتى تقبل رواية المبتدع ومتى ترد، بما يغني عن إعادته هنا، وا لله أعلم.

---

١ - انظر: المصدر السابق ١٩٠ - ١٩١.

٢ - انظر: المصدر السابق ١٨٩.

المطلب الثاني

قواعد قبول المتن أو ردّه

تكلمنا فيما سبق عن القواعد التي وضعها العلماء فيما يتعلق بالأسانيد، أما هنا فسوف أعرض إلى القواعد التي وضعوها فيما يتعلق بجانب المتن، حيث أن الحديث النبوي يتكون من شقين رئيسين، هما: السند والمتن، وهما بمجموعهما كل لا يتجزأ، ولا يمكن دراسة واحد منهما دون الآخر، حيث أن القاعدة المقررة عند المحدثين «صحة السند لا توجب بالضرورة صحة المتن» جعلت العلماء لا يغفلون جَانب الدراسة في المتن، وقد وضعوا لذلك عدة قواعد نذكر أهمها فيما يلي[1]:

أولا: عرض السنة على القرآن الكريم:

حيث أن القرآن الكريم هو المقياس الأول، فإذا ما وجد حديث يخالف ظاهر القرآن الكريم، اعتبر الحديث ضعيفا مردودا، وهذا ليس معناه أن تكون السنة مخالفة للقرآن الكريم، لأن القرآن والسنة الصحيحة هما من عند الله، ولا يمكن أن يختلفا أو يتناقضا، وعلى هذا فيكون التناقض ناشئا عن سبب آخر هو:

١- خطأ الناقل أو نسيانه.

٢- عدم النقل الكامل للمسموع.

٣- عدم فهم المراد من لفظ النبي ﷺ.

---

١ - القواعد التي سوف نذكرها هنا هي قواعد المحدثين فقط وإن شاركهم في تطبيقها غيرهم.

وقد استخدم هذا المقياس في نقد المتن والحكم عدد من الصحابة الكرام، منهم:

- عمر بن الخطاب رضي الله عنه، في رفضه لخبر فاطمة بنت قيس في نفقة المبتوتة، حيث قال: «لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت»[1].

- عائشة رضي الله عنها في رفضها لخبر عمر وابنه عبدالله في حديث: «تعذيب الميت ببكاء أهله عليه» حيث قالت: «يغفر الله لأبي عبدالرحمن، أما إنه لم يكذب، ولكنه نسي أو أخطأ»[2].

- عائشة وابن عباس في رفضهما لخبر أبي هريرة: «ولد الزنى شر الثلاثة» حيث قالت عائشة: «رحم الله أبا هريرة، أساء سمعا فأساء إجابة»[3].

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: «لو كان شر الثلاثة ما استؤني بأمه أن ترجم حتى تضعه»[4].

- ابن عمر رضي الله عنهما في رده لخبر أبي ثعلبة الخشني في أكل لحوم السباع، حيث قال: «لا ندع كتاب ربنا لحديث أعرابي يبول على ساقيه»[5].

- علي بن أبي طالب رضي الله عنه في رده لخبر معقل بن سنان الأشجعي

---

١ - انظر: صحيح مسلم - كتاب الطلاق - باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها ٢/١١١٤.

٢ - انظر: المصدر السابق - كتاب الجنائز - باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ٢/٦٤٣.

٣ - انظر: المستدرك على الصحيحين - كتاب الأحكام ٤/١٠٠.

٤ - انظر: الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة ١٢٠.

٥ - انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧/١١٨.

في مهر المتوفي عنها قبل الدخول، قال: «لا نقبل قول أعرابي بوّال على عقبيه، فيما يخالف كتاب ا لله وسنة نبيه»[1].

ويجب أن يتنبه إلى مسألة مهمة في هذا الأمر، وهي: أن المخالفة المقصودة هنا هي المخالفة الكاملة من كل وجه، مع عدم إمكان الجمع بأي وجه من أوجه الجمع المعروفة، وهذه لم توجد أصلا و لله الحمد.

لأنه من الثابت أن الرسول ﷺ لا يمكن أن يقول ما يخالف نصا في القرآن، لما قدمنا من أن القرآن والسنة الصحيحة هما من عند ا لله، وهو مصداق قوله تعالى: ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى. إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى**﴾ [النجم: ٣-٤]، وعلى هذا فما كان من عند ا لله فلا يمكن أن يخالف بعضه بعضا.

وعلى هذا إذا وجد حديث يخالف في ظاهره القرآن، فيجب أن لا يتعجل بالحكم عليه بالمعارضة، لأن إمكانية إزالتها قد تكون ممكنة.

ثانيا: عرض السنة على السنة:

وهنا تكمن الصعوبة، حيث أن العرض على القرآن الكريم عرض على أمر ثابت مسلّم به، أما العرض على السنة فتكمن الصعوبة فيه في عدة أمور:

أ- اختلاف وجهات النظر.

ب- تعدد طرق الاستدلال.

جـ- عدم رجوع أحد الطرفين إلى قول الآخر، من باب: الاستدلال بحديث في مواجهة حديث آخر. ومن هنا ظهر ما يسمى: «علم مختلف الحديث».

١ - انظر: نيل الأوطار ١٩٥/٦.

وكما تم نفي وجود التعارض بين السنة الصحيحة والقرآن الكريم، أيضا ننفي وجود تعارض حقيقي بين بعض السنة الصحيحة وبعضها البعض، فقد قال الإمام الخطيب البغدادي في ذلك: «وكل خبرين علم أن النبي ﷺ تكلم بهما فلا يصح دخول التعارض فيهما على وجه، وإن كان ظاهرهما متعارضين، لأن معنى التعارض بين الخبرين أن يكون موجب أحدهما منافيا لموجب الآخر، وذلك يبطل التكليف إن كان أمراً ونهياً وإباحةً وحظراً، أو يوجب كون أحدهما صدقا والآخر كذبا إن كانا خبرين، والنبي ﷺ منزّه عن ذلك أجمع، ومعصوم منه باتفاق الأمة، وكل مثبت للنبوة، وإذا ثبتت هذه الجملة وجب أن يحمل النفي والإثبات على أنهما في زمانين، أو فريقين، أو على شخصين، أو على صفتين مختلفتين، هذا ما لا بد منه».

ولهذا يقول الإمام ابن خزيمة: «لا أعرف أنه روي عن رسول الله ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادان، فمن كان عنده فليأت به حتى أؤلف بينهما»[1].

فإذا استقر عندنا أن كلام رسول الله ﷺ لا يناقض بعضه بعضا ولا يضاربه، علمنا أن ذلك التناقض والتضارب **يكون عائداً إلى واحد من الأسباب التالية:**

١- وقوع خطأ في النقل.

٢- روايته بالمعنى، وتوالي ذلك من الرواة حتى بعد عن النص الحقيقي الذي نطق به ﷺ.

٣- رفع الراوي ما هو من كلام الصاحب نفسه.

وغير ذلك.

---

١ - انظر: الكفاية في علم الرواية ٦٠٦.

ومهمة المحدّث عند ذلك هي:

أ- أن ينسب إلى رسول ا الله ﷺ ما صح عنده.

ب- الحكم على الأحاديث والألفاظ المختلفة بالحكم المناسب لها.

جـ- محاولة الجمع بين الأحاديث المختلفة.

د- الترجيح بين الأحاديث المختلفة عند تعذر الجمع، وهذا له طرق كثيرة جداً ذكرها العلماء.

هـ- التوقف عن العمل بهما، عند تعذر كافة السبل السابقة.

ثالثا: عرض روايات الحديث الواحد بعضها على بعض:

وهو من أبرز الوسائل التي قام بها المحدّثون في سبيل التوصل إلى الحكم الصحيح على الأحاديث، وبغيرها يصعب الحكم على الحديث حكما صحيحاً، وهو يعتمد اعتمادا رئيسا على الاستقراء التام لطرق الحديث، ثم تحليلها تحليلا دقيقا، ثم إصدار الوصف الملائم لها -الحكم على الحديث صحة أو حسنا أو ضعفاً- ومن خلال ذلك يعرف الحديث إن كان سالما من العلل القادحة فيه أم لا.

وقد نتج عن ذلك أن وضعت عدة معايير لبيان حال الحديث من خلال جمع طرقه ورواياته، حيث يتضح منها إن كان في الحديث اضطربا أو قلبا، أو إدرجاً، أو تصحيفا، أو تحريفا، أو فيه زيادة.

ولكل واحدة من هذه الأمور توجد طرق لمعرفتها، وتترتب عليها نتائج مهمة جداً.

فالإدراج هو: إدخال الراوي كلاما من عنده في الحديث دون فصل بحيث يلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع عن رسول الله ﷺ[1].

ويتوقف الأمر فيها على معرفة السبب الذي وقع الإدراج من أجله، فإن كان لبيان معنى لفظ غريب، فقد تسامح فيه العلماء، شريطة أن يُعْلِمَ من قام به غيره.

أما إن كان غير ذلك، كبيان حكم شرعي مستنبط من الحديث، بحيث يذكر الحكم ثم يورد الحديث بعده دون فاصل. أو يدمج الراوي ما استنبطه مع متن الحديث دون بيان، ويسوق الجميع على أنه من حديث رسول الله ﷺ، فهو مما منعه العلماء.

ويترتب على ذلك نتائج عدة، أهمها:

١- تصفية النص النبوي مما اختلط به من كلام الرواة.

٢- فصل اجتهادات الرواة عن اللفظ النبوي.

٣- التفرقة بين النص الشرعي وبين الحكم المستنبط بالاجتهاد.

ولا يمكن التوصل إلى هذه النتائج إلا بعد جمع الطرق وتحليلها تحليلا دقيقا.

أما الاضطراب - فهو: الحديث الذي يروى على أوجه مختلفة متقاربة[2].

---

١ - انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ٨٦.

٢ - انظر: تدريب الراوي ١/٢٦٢.

ويشترط في الاضطراب توافر شرطين:

أ- تساوي الروايات، بحيث يصعب ترجيح واحدة على الأخرى.

ب- الاختلاف في الروايات، والراوي واحد[1].

ومن أجل إزالة الاضطراب لا بد من جمع طرق الحديث والنظر فيها بدقة، وهو أمر سوف يدفع بالمحدث إلى محاولة التوفيق بينها، أو ترجيح إحداها على الباقي.

أما **القلب**: فهو الإبدال والتغيير، وهو أمر يدل على عدم ضبط الراوي وتمكنه.

وهو أمر لا يتم التوصل إليه إلا بعد استقراء طرق الحديث، ونقدها نقداً دقيقا.

أما التصحيف والتحريف فهو: الخلل الواقع في الأسانيد أو الكلمات.

وهو أمر لا يتم التوصل إليه إلا بجمع طرق الحديث، مع المعرفة العميقة باللغة واستعمالاتها المختلفة، وهو أمر لا يتأتى إلا للمطلع العارف، الذي أصبح الحديث شغله الشاغل وهمه الأول.

ويترتب على معرفة المصحَّف والمحرف من المتون، الوقوف على النص الصحيح لما روي عن رسول الله ﷺ، بحيث لا يضاف إليه إلا ما كان متيقنا منه، سالما من علة أو شائبة.

---

١ - انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ٨٤.

رابعا: عرض متن الحديث على الوقائع والمعلومات التاريخية:

حيث أن التاريخ يعتبر من أهم الوسائل التي استخدمها المحدّثون للوقوف على صحيح الأحاديث من ضعيفها.

وحتى يعتبر التاريخ مقياسا صحيحا، اشترط أن تكون تلك المعلومات والوقائع التاريخية من الأمور الثابتة يقينا لا ظنا، فأما إن كانت قائمة على الظن والاحتمال فلا يعتد بها، ولا يمكن أن تقوم بها الحجة.

ومن الأمثلة التي استخدم المحدّثون فيها مقياس التاريخ: كتاب رفع الجزية عن أهل خيبر، حيث أخرج اليهود كتابا نسبوه إلى النبي ﷺ، وقد تضمن: إسقاط الكلف والسخر والجزية عنهم. ووضعوا من الشهود عليه سعد بن معاذ ومعاوية ابن أبي سفيان.

وقد ردّ ابن القيّم هذا الكتاب بالنظر إلى متنه وباستخدامه للتاريخ، حيث ذكر رحمه الله: أن فيه شهادة سعد بن معاذ، وسعد قد توفي قبل ذلك في غزوة الخندق.

وفيه شهادة معاوية بن أبي سفيان، وهو ممن أسلم يوم الفتح بعد خيبر.

وأن الجزية إنما نزل تشريعها بعد غزوة تبوك، وقد صالح الرسول ﷺ أهل خيبر قبل تشريعها.

ثم أن الإقرار لم يكن إقراراً دائما، وإنما قال: «نقركم ما شئنا»، ووضع الجزية معناه الأمان الدائم.

ثم أين حملته من الصحابة، ولماذا لم يعترض أحد عندما أجلاهم عمر [1].

---

١ - انظ: المنار المنيف في الصحيح والضعيف ١٠٢ -١٠٥.

خامسا: النظر إلى لفظ الحديث ومعناه:

وهو في الحقيقة أمر وضعه العلماء لمواجهة سيل الأحاديث الموضوعة، وبيان زيفها وكذبها، واستحالة أن تكون مما قاله النبي ﷺ.

وكان نظرهم متوجها إلى عدة جوانب في هذا الميدان، وهي:

أ- ركاكة لفظ الحديث وبعد معناه، بحيث يكون لفظ الحدث مما لا يشبه كلام الأنبياء، وكون النبي ﷺ لا يقول بمثله، إما لسخفه وتفاهته، أو لدلالته على أمر ليس من عادة الرسول ﷺ الأمر به أو النهي عنه، أو لأن الحس والتجربة الإنسانية تدل على بطلانه.

ب- مخالفة الحديث للأصول الشرعية المقررة، بحيث يكون الحديث مما يخالف أصلا قررته الشريعة الإسلامية كإثبات مسئولية الإنسان عن نفسه، وعدم مؤاخذة غيره بذنبه، كحديث: «لا يدخل الجنة ولد زنى، ولا والده ولا ولد ولده»، فقد حكم العلماء على هذا الحديث بالوضع، لأنه يخالف قاعدة شرعية مقررة هي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾[سورة الأنعام: ١٦٤] [1].

أو يكون مخالفا لما أرسته الشريعة الإسلامية من مبدأ الوسطية والاعتدال في بيان الأحكام المتعلقة بالأعمال، أو بالأجر المستحق لها، كحديث: «من قال لا إله إلا الله: خلق الله من تلك الكلمة طائراً له سبعون ألف لسان، لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون الله... ».

قال ابن القيّم: «وأمثال هذه المجازفات الباردة التي لا يخلو حال واضعها من

---

١ - انظر: الموضوعات لابن الجوزي ٣/١١١.

أحد أمرين:

إما أن يكون في غاية الجهل والحمق.

وإما أن يكون زنديقا قصد التنقيص بالرسول ﷺ بإضافة مثل هذه الكلمات إليه»[1].

أو يكون مخالفا لما أرشدت إليه الشريعة وحثت عليه من طلب معالي الأمور والبعد عن سفاسفها، كحديث: «كن ذَنَبًا ولا تكن رأسا»[2].

وحديث: «شر الحياة ولا الممات»[3].

جـ- اشتمال الحديث على أمر منكر أو مستحيل، مما يجعل الحديث في عداد الأحاديث المردودة، وهو من الأسباب الكافية للحكم على الحديث بالوضع، لاستحالة أن ينطق النبي ﷺ بمثله.

ومن ذلك: حديث: «رأيت ربي عز وجل على جمل أحمر، عليه إزار وهو يقول: قد سمحت وغفرت... ».

قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يشك أحد أنه محال، ولا يحتاج لاستحالته أن ينظر في رجاله، إذ لو رواه الثقات كان مردوداً، والرسول ﷺ منزّه أن يحكي عن الله عز وجل ما يستحيل عليه»[4].

---

١ - انظر: المنار المنيف في الصحيح والضعيف ٥٠ - ٥١.

٢ - انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١/٣١٨.

٣ - انظر: الموضوعات الكبرى علا علي القادري ٢٢٦.

٤ - انظر: الموضوعات لابن الجوزي ١/١٢٥.

سادساً: النظر العقلي في الحديث:

إذا نظرنا إلى شروط المحدثين عند التحمل والأداء، نجد من بينها شرطا جوهريا يجب أن يتوافر في المحدث وهو: التمييز بين الأشياء عند التحمل، والعقل عند الأداء. ويمنعه من التحديث وقبول روايته الاختلاط، بحيث لا يدرك الراوي الصواب من الخطأ. هذه الأمور الثلاثة من أوضح الدلالات على منزلة العقل عند المحدثين، بحيث أنهم لا يؤدون ولا يتحملون ما يتعارض معه.

ولكن هذا لا يعني أن العقل مقياس لقبول الشرع أو ردّه، لأن العقل يجب أن يكون منضبطا بضوابط الشرع، وموجها من قبله، ولكن المراد من النظر العقلي هو بيان أن ما ثبت في الشرع لا يتعارض مع العقل السليم، الذي التزم بالمنهج الصحيح البعيد عن الميول والأهواء الشخصية، فإذا وردت أخبار منسوبة إلى النبي ﷺ، وتضمنت ما يرفضه العقل، فإن ذلك مدعاة للتثبت فيها أو ردها.

ولذلك يقول الإمام الشافعي: «ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث. وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو يخالفه ما هو أثبت منه وأكثر دلالات بالصدق منه»[1].

وقال ابن أبي حاتم: «ويقاس صحة الحديث: بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة»[2].

ومن أجل التمييز بين كلام النبي ﷺ وكلام غيره، لا بد من سلوك عدة طرق

---

١ - انظر: الرسالة ٣٩٩.

٢ - انظر: نقد متن الجرح والتعديل ٣٥١.

ومنها العقل، ولذلك كان العقل موجودا عند المحدثين في جميع مراحل دراساتهم للأحاديث النبوية.

وقد راعى المحدثون الجانب العقلي في أربعة مواطن:

١- عند السماع، حيث شرطوا له التمييز، وإدراك الراوي وفهمه لما يسمعه.

٢- عند التحديث، حيث منعوا رواية الحديث الضعيف فضلا عن الموضوع إلا ببيان حاله من الضعف أو الوضع.

٣- عند الحكم على الرواة، حيث أنهم كثيرا ما يجرحون الراوي بإيراده لخبر واحد منكر، فكيف بمن يورد أكثر من خبر؟.

٤- عند الحكم على الأحاديث، وقد أعطي العقل حقه في هذا كما يجب [1].

وفي ذلك يقول الخطيب البغدادي:

«والأخبار كلها على ثلاثة أضرب:

فضرب منها يعلم صحته، وضرب منها يعلم فساده، وضرب منها لا سبيل إلى العلم بكونه على واحد من الأمرين دون الآخر.

أما الضرب الأول، وهو: ما يعلم صحته، فالطريق إلى معرفته إن لم يتواتر حتى يقع العلم الضروري به، أن يكون مما تدل العقول على موجبه...

وأما الضرب الثاني، وهو ما يعلم فساده، فالطريق إلى معرفته؛ **أن يكون مما**

---

١ - انظر: الأنوار الكاشفة ١٤.

تدفع العقول صحته بموضوعها، والأدلة المنصوصة فيها... »[1].

وقال أيضا: «ولا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل، وحكم القرآن الثابت المحكم والسنة المعلومة، والفعل الجاري مجرى السنة، وكل دليل مقطوع به»[2].

ومما تجدر الإشارة إليه أن جميع العلامات التي وضعت لتمييز الحديث الموضوع بالنظر إلى متنه قائمة على المقياس العقلي، لأن جلّ ما تتضمنه الأحاديث الموضوعة مما يرفضه العقل.

وختاما لعل ما تقدم بيانه سواء في جانب الرواة أو جانب المرويات يعطي ويجلي بوضوح حقيقة منهج المحدّثين، وأنه منهج قائم على أسس متينة، وأركان ثابتة، وليس منهجا ناتجاً عن ضرب من العبقرية، أو ميول وأهواء شخصية، كما أرجو أن يكون ردا عمليا على الطاعنين على منهج المحدّثين، المتهمين له بالقصور، وأن أكثر قواعده إن لم يكن كلها موجهة نحو السند دون المتن.

---

١ – انظر: الكفاية في علم الرواية ٥٠ – ٥١.

٢ – انظر: المصدر السابق ٦٠٦.

الخاتمة

في ختام هذا البحث أستطيع القول بأن منهج المحدّثين، منهج علمي رصين قائم على قواعد رصينة، ويكفيه فخراً أنه منهج قائم على قواعد القرآن الكريم، وليس منهجا قائما على ضرب من الخيال أو المحال، وليس منهجا الإهمال فيه مبد وأساس.

فمن خلال ما قدمناه نجد أن منهج المحدّثين لم يترك صغيرة ولا كبيرة إلا وتعرض لها بالبحث والتدقيق.

ففي جانب الرواة بينوا الأمور التي يجب توافرها في الراوي حتى يكون مقبول الرواية، وكان هذا البيان على جانب عظيم من الإنصاف، وهذا ما لمسناه في قبولهم لرواية المبتدعة، ممن احتملت بدعتهم، بخلاف المبتدعة فإننا لا نجد لأحد من علماء الحديث من أهل السنة رواية في كتبهم، بل إنهم لا يعتدون بها لا من قريب ولا من بعيد، ومن أراد التثبت فعليه بمطالعة كتب الشيعة في هذا المضمار فإنه يجد العجب العجاب، حيث يجد أنها قائمة على الطعن فى الصحابة، وشتم المحدّثين، ونبز أهل السنة بأقبح الألقاب.

وأما في جانب الروايات فقد رأينا القواعد التي ساروا عليها، والمناهج التي اتبعوها عند مواجهة أي أمر من الأمور التي كانت تعرض لهم.

وهذا ما يعطينا خطا واضحا جليا فيما يجب أن نتبعه نحن عند **تعاملنا مع سنة**

النبي ﷺ، وما هو واجبنا تجاهها.

ومن هنا أقول، إنه يجب علينا عند تعاملنا مع السنة النبوية، أن يكون تعاملنا صحيحا، قائما على قواعد دقيقة، وليس مبنيا على الهوى والنزعات الشخصية أو الحزبية.

وهذه القواعد التي يجب علينا إتباعها عند تعاملنا مع السنة هي:

أولا: **النظر إلى السنة النبوية نظرة شمولية**، والتعامل معها على أنها كل لا يتجزأ، فليس هناك عندنا ما يسمى بالسنة المقبولة، وهي التي تقوم على قواعد متوافقة مع القرآن الكريم، أو مؤكدة له، أو مبينة له.

والسنة غير المقبولة، وهي السنة المستقلة بالتشريع، والتي يتبجح كثير من المتعالمين بعدم اعتبارها، ناسبين ذلك ظلما وزورا للإمام الشاطبي رحمه الله تعالى.

ثانيا: **النظر إلى السنة النبوية من خلال جميع الملابسات والظروف التي أحاطت بها**، لأن في قطعها عن واقعها الأصل يؤدي إلى عدم فهمها، ومن ثم تشويهها بتحميلها ما لا تحتمل من التفسيرات والتأويلات.

ثالثا: **النظر إلى السنة النبوية، نظرة صحيحة** من خلال أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من السلف الصالح، والاسترشاد بهذه الأقوال وبخاصة أقوال الصحابة، حيث أنهم القدوة لنا بعد رسول الله ﷺ، وأن لا نقف أمامها موقف الند للند، فلسنا من الند أمامهم في شيء.

رابعا: **الالتزام بالقواعد الشرعية الضابطة للرأي والنظر العقلي**، وذلك أن يكون العقل واقعا ضمن الحدود الجائزة له شرعا، وأن يكون تابعا للوحي لا

متبوعا، وأن يكون محكوما لا حاكما مطلقا. لأنه يصبح عند ذلك شراً ووبالا، بل قد يؤدي بصاحبه إلى الخروج من دائرة أهل السنة والجماعة، ويصبح من المبتدعة، الذي لن يفتأ بعد ذلك بأن يقوم بالتشهير بالسلف والخلف على السواء، مسفها آراء السابقين بدعوى حرية الرأي.

خامسا: لا بد من أجل الاستفادة من السنة في حياتنا المعاصرة من فهمها فهما صحيحا دقيقا، وذلك بمعرفة الظرف الزماني والمكاني للحديث، والمناسبة التي قيل فيها الحديث، ومعرفة كافة الطرق المتعلقة به، والمعاني المرادة منه.

فإذا أدرك ذلك، عندها تأتي مرحلة قياس الحاضر على الماضي، وبيان وجه التشابه بينهما، ثم النظر في أمثل طريقة للاستفادة من الأحكام المستنبطة منه.

سادسا: النظر إلى السنة نظرة موضوعية، وذلك إذا ما أريد بحث مسألة ما وأريد معرفة حكمها من السنة، فلا بد من تتبع كافة الأحاديث الواردة في تلك المسألة، ثم النظر إليها بمجموعها، على أنها وحدة متكاملة العضوية، ومتجانسة فيما بينها، بحيث ما لم يغط في حديث يستكمل من حديث آخر.

اللهم ما كان فيه من صواب فبفضلك وكرمك، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي والشيطان

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة

المصادر والمراجع

الأصبحي: مالك بن أنس.

- الموطأ - عناية محمد فؤاد عبدالباقي - دار الحديث - القاهرة (د. ت).

الأصبهاني: أحمد بن عبدا لله.

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء - ١٩٨٨م، دار الكتب العلمية - بيروت.

الأعظمي: محمد مصطفى.

- منهج النقد عند المحدّثين - ط ٢ سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

الألباني: محمد ناصر الدين.

- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة - ط ٥ سنة ١٩٨٠م، المكتب الإسلامي - بيروت.

أمين: أحمد.

- فجر الإسلام - ط ١٠ سنة ١٩٦٩م، دار الكتاب العربي - بيروت.

البخاري: محمد بن إسماعيل

- صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري - عناية محمد فؤاد عبدالباقي ومحب الدين. الخطيب، دار المعرفة - بيروت (د. ت).

بدران: عبدالقادر.

- تهذيب تاريخ دمشق - سنة ١٣٩٩هـ، دار المسيرة - بيروت.

البغدادي: عبدالقادر بن طاهر بن محمد.

- الفرق بين الفرق - تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار المعرفة - بيروت (د. ت).
البيهقي: أحمد بن الحسين بن علي.
- السنن الكبرى، دار الفكر - بيروت (د. ت).
الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة.
- سنن الترمذي (الجامع الصحيح) - تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف وآخرين - سنة ١٤٠٠هـ، دار الفكر - بيروت.
ابن الجزري: محمد بن محمد الدمشقي.
- النشر في القراءات العشر - ط ١، مطبعة مصطفى محمد - القاهرة (د. ت).
الجوابي: محمد طاهر.
- جهود المحدّثين في نقد متن الحديث النبوي، نشر مؤسسات عبدالكريم عبدالله- تونس (د. ت).
ابن الجوزي: عبدالرحمن بن علي.
- الموضوعات - تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، ط٢ سنة ١٤٠٣ - ١٩٨٣م، دار الفكر -بيروت.
ابن أبي حاتم: عبدالرحمن بن علي.
- الجرح والتعديل، دار الكتب العلمية - بيروت (د. ت).
حاجي خليفة: مصطفى بن عبدالله القسطنطني.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢، دار الفكر - بيروت.
الحاكم: محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري.
- المستدرك على الصحيحين، دار المعرفة - بيروت (د. ت).
- معرفة علوم الحديث، ط٤ سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، دار الآفاق الجديدة - بيروت.

ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين - تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الباز -. مكة المكرمة (د. ت).
- مشاهير علماء الأمصار - عناية م. فلا يشهر، دار الكتب العلمية - بيروت (د. ت).
ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني.
- الإصابة في تمييز الصحابة - تحقيق على محمد البجاوي، دار نهضة مصر - القاهرة. (د. ت)، وطبعة دار الفكر (٤) أجزاء، بيروت ١٩٧٨م.
- تقريب التهذيب - تحقيق محمد عوامة، ط ٤ سنة ١٣١٢ هـ - ١٩٩٢م، دار الرشيد - حلب - سوريا.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة - بيروت (د. ت).
- لسان الميزان، ط ٢ سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.
ابن حنبل: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني.
- المسند، ط٢ سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، دار الكتب العلمية - بيروت.
الخطيب: محمد عجاج.
- السنة قبل التدوين، ط٢ سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م، مكتبة وهبة - القاهرة.
الخطيب البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع - تحقيق محمود الطحان، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م، مكتبة المعارف - الرياض.
- الكفاية في علم الرواية، ط١، دار الكتب الحديثة - القاهرة (د. ت).
الخليلي: الخليل بن عبدالله بن أحمد بن الخليل، أبويعلى.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث - تحقيق سعيد بن عمر إدريس، ط١ سنة ١٤٠٩ هـ -

١٩٨٩م، مكتبة الرشد - الرياض.

الدارمي: عبدالله بن عبدالرحمن.

- سنن الدارمي - تحقيق فواز أحمد زمرلي وخالد العلمي، ط١ سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، دار. الريان للتراث - القاهرة.

الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان.

- تذكرة الحفاظ، دار الفكر العربي - بيروت (د. ت).

- سير أعلام النبلاء، ط ٢ سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة - بيروت.

- المغني في الضعفاء - تحقيق نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي - قطر (د. ت).

- ميزان الاعتدال - تحقيق على محمد البجاوي، دار المعرفة - بيروت (د. ت).

الرازي: محمد بن عمر بن الحسين.

- المحصول في علم أصول الفقه - تحقيق طه جابر العلواني، ط ٢ سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٨٢م، . مؤسسة الرسالة - بيروت.

الرامهرمزي: الحسن بن عبدالرحمن.

- المحدث الفاصل بين الراوي والسامع - تحقيق محمد عجاج الخطيب، ط ٣ سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م، دار الفكر - بيروت.

الزركشي: محمد بن عبدالله.

- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة - تحقيق سعيد الأفغاني، ط ٢ سنة. ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠م، المكتب الإسلامي - بيروت.

السبكي: عبدالوهاب بن علي.

- قاعدة في المؤرخين - تحقيق عبدالفتاح أبوغدة، ط ٥ سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م، مكتبة الرشد - الرياض.

السخاوي: محمد بن عبدالرحمن بن محمد.

- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ - تحقيق فرانز روزنثال وترجمة صالح أحمد العلي، .
ط ١ سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة - بيروت.
السرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل.
- أصول السرخسي - تحقيق أبوالوفا الأفغاني، دار المعرفة - بيروت (د. ت).
ابن سعد: محمد بن سعد بن منيع البصري.
- الطبقات الكبرى - دار صادر - بيروت (د. ت).
السيوطي: عبدالرحمن بن أبي بكر (جلال الدين).
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي - تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، ط ٢ سنة.
١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
- المزهر في علوم اللغة، ط ٤ سنة ١٣٧٨ هـ.
الشافعي: محمد بن إدريس.
- الرسالة - تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الفكر - بيروت (د. ت).
شاكر: أحمد محمد.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، دار الكتب العلمية - بيروت (د. ت).
الشوكاني: محمد بن علي.
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة (د. ت).
ابن الصلاح: عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري.
- علوم الحديث - تحقيق نور الدين عتر، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦م، المكتبة العلمية - المدينة.
الصنعاني: عبدالرزاق بن همام.
- المصنف - تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط ٢ سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م، المكتب.
الإسلامي - بيروت.

الطبري: محمد بن جرير.

- تفسير الطبري (المسمى جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤م، دار الفكر - بيروت.

ابن الطيب: محمد بن علي المعتزلي.

- المعتمد في أصول الفقه، ط ١ سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م، دار الكتب العلمية - بيروت.

ابن عبدالبر: يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري.

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م، المكتبة القدوسية - لاهور - باكستان.

- جامع بيان العلم وفضله - دار الكتب العلمية - بيروت (د. ت).

ابن عدي: عبدالله بن عدي الجرجاني.

- الكامل في ضعفاء الرجال، ط ٢ سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م، دار الفكر - بيروت.

القاسمي: محمد جمال الدين.

- محاسن التأويل - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، ط ١ سنة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧م، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.

ابن قتيبة: عبدالله بن مسلم.

- تأويل مختلف الحديث، دار الكتاب العربي - بيروت (د. ت).

القرطبي: محمد بن أحمد الأنصاري.

- الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي - بيروت (د. ت).

ابن القيسراني: محمد بن طاهر بن علي المقدسي.

- الجمع بين رجال الصحيحين، ط٢ سنة ١٤٠٥ هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

ابن قيم الجوزية: محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي.

- المنار المنيف في الصحيح والضعيف - تحقيق عبدالفتاح أبوغدة، ط ٢ سنة ١٤٠٣ هـ -. ١٩٨٢م، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - سوريا.

اللكنوي: محمد بن عبدالحي.

- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل - تحقيق عبدالفتاح أبوغدة، ط ٣ سنة ١٤٠٧ هـ -. ١٩٨٧م، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب.

ابن ماجة: محمد بن يزيد القزويني.

- سنن ابن ماجة - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة العلمية - بيروت (د. ت).

مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري.

- صحيح مسلم - عناية محمد فؤاد عبدالباقي، ط ١ سنة ١٤١٢ هـ، دار الحديث- القاهرة.

المعلمي: عبدالرحمن بن يحيى.

- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، ط ٢ سنة. ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م، المكتب الإسلامي - بيروت.

موافي: عثمان.

- منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوربي، سنة ١٩٨٤م، دار المعرفة الجامعية -. الإسكندرية.

نوح: السيد محمد.

- الصحابة وجهودهم في خدمة الحديث النبوي، ط ١ سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م، دار الوفاء. للطباعة والنشر - المنصورة - مصر.

الهروي: ملا علي القاري.

- الموضوعات الكبرى (الأسرار المرفوعة) - تحقيق محمد الصباغ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م

دار. الأمانة ومؤسسة الرسالة - بيروت.
الهيثمي: علي بن أبي بكر.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ط ٣ سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م، دار الكتاب العربي - بيروت.
وافي: علي عبدالواحد.
- فقه اللغة، (د. ت).
اليحصبي: عياض بن موسى (القاضي).
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع - تحقيق السيد أحمد صقر، ط ١ سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠م، دار التراث - القاهرة، والمكتبة العتيقة - تونس.

فهرس المحتويات

المقدمة.. ٥

المبحث الأول: أصول المنهج العلمي للرواية في القرآن الكريم وارتباط منهج المحدثين به...... ٧

المطلب الأول: أصوله في القرآن الكريم............................... ٧

المطلب الثاني: ارتباط منهج المحدثين بالمنهج القرآني..................... ١٠

المبحث الثاني: طبيعة المنهج ووسائل تطبيقه في مرحلة التأصيل والتقعيد.......... ١٣

المطلب الأول :طبيعة المنهج في زمن النبي ﷺ ووسائل تطبيقه.............١٣

المطلب الثاني: طبيعة المنهج زمن الصحابة وأبرز سماته................... ١٦

الفرع الأول: تأثر الصحابة بالمنهج النبوي............................ ١٦

الفرع الثاني: سمات المنهج في عهد الصحابة...........................١٧

أولا: التثبت والتحري..١٧

ثانيا: الاحتياط في التحديث.................................... ١٩

ثالثا: نقد معنى الحديث.. ٢٦

رابعا: نقد الرواة من جانب الضبط...............................٢٦

الفرع الثالث: الوسائل التي استخدمها الصحابة في تطبيق هذا المنهج....... ٣١

أولا: المذاكرة في الحديث.......................................٣١

ثانيا: تدوين الحديث.. ٣٤

٣- مدرسة اليمن.. ٤٠
٤- مدرسة الكوفة....................................... ٤٠
٥- مدرسة البصرة....................................... ٤١
٦- مدرسة الشام.. ٤٢
المطلب الثالث: المنهج العلمي للمحدثين في عهد التابعين.......... ٤٤
الفرع الأول: تأثير المنهج في عهد التابعين بمنهج الصابحة............ ٤٤
الفرع الثاني: خصائص المنهج في مرحلة التابعين..................... ٤٥
١- الإقلال من الرواية..................................... ٤٥
٢- التثبت في قبول الأخبار................................. ٤٦
٣- السؤال عن الإسناد..................................... ٤٨
٤- الرحلة في طلب الحديث................................. ٥١
المبحث الثالث: المرحلة التطبيقية لتحليلية للمنهج العلمي عند المحدثين........ ٥٧
المطلب الأول: علم الجرح والتعديل.............................. ٥٩
تمهيد: تعريف علم الجرح والتعديل.................................. ٥٩
الفرع الأول: ظهور علم الجرح والتعديل.............................. ٦٠
أصول علم الجرح والتعديل.. ٦٠
الأصل الأول: القرآن الكريم.................................... ٦٠
الأصل الثاني: السنة النبوية..................................... ٦٢
عدالة الصحابة... ٦٣
استخدام التابعين للجرح والتعديل.................................. ٦٤
المؤلفات فى الجرح والتعديل...................................... ٦٤

الفرع الثاني: أسباب ظهور الجرح والتعديل........................ ٦٧
السبب الأول: صيانة الرواية من الوهم والنسيان والعوارض البشرية.... ٦٧
السبب الثاني: صيانة الرواية من التزويد والوضع..................... ٦٨
الفرع الثالث: النواحي التي طبقت فيها مناهج الجرح والتعديل............ ٧١
الفرع الرابع: مقومات العدالة وطرق معرفتها.......................... ٨٢
أولاً: مقومات العدالة.. ٨٢
الأول: اختبار حال الراوي.. ٨٦
الثاني : تزكية الراوي والموضوعات التي بحثها العلماء في هذه المسألة... ٨٧
الفرع الخامس: أسباب الجرح في الرواة................................ ٩٠
١- الكذب.. ٩٠
٢- الفسق والسفه والبدعة... ٩١
المطلب الثاني: قواعد قبول المتن أو ردّه.............................. ٩٢
أولا: عرض السنة على القرآن الكريم.................................. ٩٢
ثانيا: عرض السنة على السنة.. ٩٤
ثالثا: عرض روايات الحديث الواحد بعضها على بعض.................. ٩٦
رابعا: عرض متن الحديث على الوقائع والمعلومات التاريخية.............. ٩٩
خامسا: النظر إلى لفظ الحديث ومعناه................................. ١٠٠
سادساً: النظر العقلي في الحديث...................................... ١٠٢
الخاتمة.. ١٠٥
قائمة المصادر والمراجع.. ١٠٩
فهرس المحتويات.. ١١٩